تهديدات الفساد والفضائح المالية لمهنة المراجعة وتداعياته على كبرى شركات المراجعة العالمية مع الإشارة إلى مكاتب المراجعة الجزائرية - دراسة تحليلية -

Threats of Corruption and Financial Scandals to the Auditing Profession and Their Implications on Major Global Auditing Firms, with a Focus on Algerian Auditing Offices - An Analytical Study

ط، د: أحمد حيرش[1]، أ.د: السعيد قاسمي[2]

Ahmed Hireche[1], Said Gasmi[2]

[1] جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، **ahmed.hireche@univ-msila.dz**

[2] جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، **Gasmi_sa@yahoo.fr**

[1] مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة

تاريخ الاستلام: 24 /2024/09 تاريخ القبول: 11 /2024/11 تاريخ النشر: 31 /2024/12

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الفساد والفضائح المالية على مهنة المراجعة وعلى الشركات العالمية للمراجعة ومكاتب المراجعة بالجزائر، من خلال استعراض وتحليل أبرز قضايا الفساد والفضائح المالية الكبرى خاصة بعد انهيار احدى أكبر شركات المراجعة في العالم -أرثر أندرسن-، وخلصت الدراسة إلى الوجود الفعلي لبعض ممارسات الفساد التي تسللت إلى مهنة المراجعة بعد تورطها في التستر عن الفساد وفشلها في اكتشافه أو الابلاغ عنه، ما أدى إلى تدخل الفاعلين في المهنة عن طريق مجموعة من الاصلاحات للتخفيف من خطر هذه التهديدات وتعزيز الوعي بأهمية الأخلاقيات والتركيز على الاستقلالية وتحسين ضوابط الجودة في سبيل استعادة الثقة بمهنة المراجعة وضمان نزاهة واستقلالية عملياتها، حماية لمستقبلها وحفاظا على مكانتها كركيزة أساسية للشفافية والنزاهة في النظام المالي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:الفساد; الفضائح المالية; المراجعة; الشركات العالمية للمراجعة; مكاتب المراجعة الجزائرية.

تصنيفات JEL: D73، G32، M42

Abstract:

The study aimed to examine the impact of corruption and financial scandals on the auditing profession, particularly on global auditing firms and auditing offices in Algeria. It analyzed prominent cases of corruption and major financial scandals, especially following the collapse of Arthur Andersen, a global auditing firm. The study concluded that certain corrupt practices had infiltrated the auditing profession, with auditors implicated in covering up corruption and failing to detect or report it. This led to interventions by stakeholders in the profession, implementing reforms to mitigate these risks, raise awareness of the importance of ethics, focus on independence, and enhance quality controls. These efforts are aimed at restoring trust in the auditing profession, ensuring the integrity and independence of its operations, safeguarding its future, and maintaining its position as a cornerstone of transparency and integrity within the financial and economic system.

Keywords: Corruption; Financial Scandals; Auditing; Global Auditing Firms; Algerian Auditing Offices.

JEL Classification Codes : D73, G32, M42

المؤلف المرسل: أحمد حيرش، **الإيميل: ahmed.hireche@univ-msila.dz**

1. مقدمة :

لم تتوقف وسائل الاعلام ومنذ بداية القرن 21 من نشر فضائح الفساد والاحتيال والغش في الشركات على مستوى العالم (Albrecht. W et al., 2008, p17)، يوما بعد يوم نلحظ معطيات جديدة تميز البيئة الاقتصادية في وقتنا الحالي على المستوى العالمي والمحلي، فلا يكاد يمر يوم إلا ويزداد تعقد الأعمال وكبر الشركات الاقتصادية واختلاف أنشطتها ووسائلها، كل هذا صاحبه انتشار كبير لمخاطر الاحتيال والفساد التي تهدد وجود الشركات واستمرارها وتخوف كل الأطراف ذات الصلة بها، ولمواجهة هذه المخاطر ظهرت مهنة المراجعة خلال القرن التاسع عشر كوسيلة رقابية استخدمت في البداية للتحقق من عدالة البيانات المالية للشركات، ثم توسعت مهمتها إلى تقييم المخاطر ونظم الرقابة الداخلية، ومما زاد في أهميتها ومهمتها ومسؤوليتها مطالبات مستخدمي القوائم المالية الذين ينتظرون نتائج أعمالها لاتخاذ قراراتهم والاطمئنان على أموالهم وتعزيز ثقتهم في البيانات المالية.

في الوقت الذي أصبحت فيه الثقة مبنية أساسا على الشفافية والنزاهة والمساءلة، فإن المراجعة باعتبارها مهنة مستقلة تعتبر العين التي تحرس صامدة وتسهر على صحة وصدق المعلومات المالية أمام سعي ومحاولات الاخفاء والتضليل التي يرتكبها المحتالون والفاسدون، ولكن غير بعيد قد تقع المراجعة في فخ الفساد، فتقع ضحية للفساد هي أيضا وتصبح أداة للتضليل، ذلك أن الفساد سلوك بشري يتضمن استغلال سلطة معينة لتحقيق منفعة شخصية للقائم به، فيمكن أن يتورط المراجعون في رشاوى لإصدار تقارير مضللة أو اخفاء وتجاهل مخالفات جوهرية، أو قد يتواطؤون مع الادارة على هذا الأمر، وما شهدته البيئة العالمية والمحلية من أحداث أدت إلى فضائح انهيار كبرى الشركات والبنوك العالمية والمحلية وانهيار كبرى شركات المراجعة العالمية، دليل واضح لخطر الفساد على المهنة، وفي هذه الحالة لا يقتصر التأثير السلبي لهذا الخطر على مكاتب وشركات المراجعة فقط، بل يمتد تأثيره للمؤسسات الاقتصادية والمالية ويزعزع الأسواق المالية والاستثمارات، ولا يقف هنا فقط بل يمتد التأثير السلبي إلى الاقتصاد ككل.

أعرب المعهد الأمريكي لمكافحة الفساد عن قلقه بشأن مهنة المراجعة، وما يقدمه المراجعون المستقلون من خدمات، خصوصا في الدول النامية والعربية والافريقية، حيث شكك ونبه إلى قيام العديد منهم بمساعدة عملائهم على الاحتيال في البيانات المالية والتهرب الضريبي وغسل الأموال، ففي بعض الدول تعتبر مهنة المراجعة أحد ركائز الفساد،لنقص التنظيم ومراقبة المهنة، فالفساد يرتفع عندما تغرق مهنة المراجعة في بيئة فاسدة، وأكد أن "المعايير الدولية للمراجعة، الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) من خلال المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB)، تدعو المدقق إلى أن يكون مستقلاً دائماً عندما يقدم خدمات التدقيق الخاصة به. ويكون الاستقلال ظاهريا وحقيقيا"(AACI, 2020).

بناء على ما سبق ونظرا للتفشي الكبير للفساد والفضائح المالية على المستوى العالمي والمحلي، يظهر حجم التهديد الذي تواجهه المراجعة سواء كمهنة أو شركات، هذا التهديد من شأنه أن يحوّل دور المراجعة من أداة للكشف والتقرير عن الفساد والاحتيال إلى أداة للتغطية والتلاعب بالبيانات المالية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى الاجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما تأثير مخاطر الفساد والفضائح المالية على المراجعة كمهنة؟ وما هي التداعيات المترتبة على مستوى الشركات العالمية للمراجعة ومكاتب المراجعة الجزائرية في ظل هذا التأثير؟

ولتوضيح السؤال المطروح فإننا نورد الاسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالفساد، المراجعة؟ وما العلاقة بينهما؟
- ما هي صور الفساد التي تهدد المراجعة؟ وما هي أسبابها وكيف تؤثر على المراجعة؟
- ما هي المؤشرات الدالة على وجود فساد في مهنة المراجعة؟
- ما تأثير هذه المخاطر على الشركات العالمية للمراجعة وعلى مكاتب المراجعة بالجزائر؟
- ما هي الاجراءات المتخذة من طرف المنظمات المهنية وشركات المراجعة لمواجهة هذه التهديدات؟

فرضية البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة وبغرض ابراز العلاقة بين التهديدات التي تواجه المراجعة كمهنة مثل ممارسات الفساد وأحداث الفضائح المالية والتي ينعكس تأثيرها على مصداقية وشفافية نتائج التقييم المستقل للقوائم المالية سواء على مستوى الشركات العالمية للمراجعة أو مكاتب المراجعة الجزائرية، فإننا نضع الفرضية الآتية: "إن انتشار ممارسات الفساد والفضائح المالية في مهنة المراجعة يُفقدها مصداقيتها وفعاليتها ويهدد استمراريتها، ما ينعكس سلبا على الثقة في التقارير المالية التي تصدرها كبرى الشركات العالمية للمراجعة ومكاتب المراجعة بالجزائر"

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الاشكالية المطروحة، إضافة للاعتبارات الآتية:

- تنامي وانتشار الفساد والفضائح المالية في الشركات الاقتصادية وما صاحبه من التغيرات والتطورات السريعة التي تعرفها البيئة الاقتصادية العالمية على المستوى العالمي والمحلي، والتي أفرزت مخاطر جديدة أصبحت تهدد كيان شركات المراجعة العالمية ومكاتب المراجعة الجزائرية.

- أن مهنة المراجعة لها دور هام في تعزيز الثقة في المعلومات المالية، والفساد يهدد هذه الثقة فتنعكس سلبا على كل الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية.

- أن تسلل الفساد لمهنة المراجعة لا يشكل تهديدا للمراجعة فقط، وهو ما يستدعي من المراجعين وجميع الأطراف ذات الصلة – الشركات الاقتصادية، المنظمات المهنية، الحكومات - تحمل مسؤوليته والعمل على مكافحته.

- أن انتشار الفساد في الآليات الرقابية المستقلة كمهنة المراجعة، يستدعي الاصلاح المستمر وتطوير الأساليب ووضع استراتيجيات محكمة لمكافحته وتحسين الممارسة المهنية في ظل مبادئ النزاهة والشفافية.

أهداف البحث:

-التعرف على بعض صور الفساد التي تهدد مهنة المراجعة خارجيامثل الرشاوى والتواطؤ المؤدي إلى إخفاء المخالفات واصدار تقارير مالية مضللة، وداخليا على مستوى المهنة مثل الاهمال وعدم الامتثال كالخروج على المبادئ وعدم الالتزام بمعايير المراجعة.

- تحليل الآثار السلبية لهذه الصور وتقييم مخاطرها على مهنة المراجعة عموما وعلى مكاتب المراجعة خصوصا، على المستوى العالمي وفي الجزائر، من أجل زيادة الوعي حول هذه المخاطر واقتراح آليات واستراتيجيات فعالة للحد من الفساد في مهنة المراجعة.

- تنبية المراجعين حول مسؤوليتهم ودورهم في الحفاظ على مكانة المهنة وحمايتها من مخاطر الفساد، لتقوم بدورها الرقابي كطرف فعال في مكافحة الفساد وحماية الاقتصاد في إطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

- الوقوف على واقع الممارسة المهنية لمكاتب المراجعة في الجزائر، ومستوى المهنة ومدى مواكبتها للتطورات على المستوى الدولي من بداية الاصلاحات واصدار القانون 10-01 إلى يومنا هذا (2024)، إضافة إلى تقديم بعض التوصيات والمقترحات لشركات المراجعة والتي من شأنها أن تساهم في التصدي لتهديدات الفساد لمهنة المراجعة.

المنهج المتبع: للإجابة على إشكالية البحث المطروحة في هذه الدراسة نعتمد المنهج الوصفي التحليلي، لتوصيف صور تهديدات الفساد التي تواجهها مهنة المراجعة وانعكاس هذه التهديدات على الشركات العالمية للمراجعة وعلى مكاتب المراجعة بالجزائر، حيث قمنا بداية بجمع ما استطعنا الوصول إليه من الكتب والأبحاث والدراسات والتقارير المتصلة والمواقع الالكترونية المهمة للمنظمات العالمية المهتمة بمكافحة الفساد والمنظمات المهنية للمراجعة... وغيرها مما له صلة بموضوع البحث، من أجل الالمام بجوانب الفساد التي تهدد مهنة المراجعة، ومدى تأثر المهنة بهذه الجوانب داخليا وخارجيا وانعكاسه على مكاتب وشركات المراجعة على المستويين الدولي والمحلي، وفي الجانب الميداني قمنا بإجراء مقابلات مع المهنيين في المجال المراجعة بنوعيها الداخلية والخارجية في الجزائر لجمع البيانات الضرورية من آرائهم حول ممارسات الفساد التي تغلغلت في المهنة، كما سيتم تناول حالات وقضايا عصفت بسمعة شركات عالمية للمراجعة، من أجل تحديد العوامل والأسباب التي أدت إلى الفساد في مهنة المراجعة وكيفية التعامل معها، لنخرج في الأخير بنتائج ونضع اقتراحات لكيفية مواجهة الفساد في

مهنة المراجعة والحفاظ على مكانتها الرقابية بما يحسن من دورها الحوكمي في تحسين المساءلة والنزاهة والشفافية على مستوى الشركات الاقتصادية ومكاتب المراجعة والاقتصاد ككل.

الدراسات السابقة: من الدراسات التي تناولت جانبا من هذه الدراسة نذكر:

- دراسة (Ricardo et al.,2010) بعنوان"**Accounting and corruption: a cross-country analysis**"، تناولت العلاقة بين جودة المحاسبة والمراجعة ومستوى الفساد، من نتائجها أن جودة المحاسبة والمراجعة ترتبط بشكل كبير بمستوى الفساد المتصور في أي بلد، حيث أن الدول التي تتمتع بتقارير أكثر شفافية لديها مستويات أقل من الفساد، كما أن الفساد قد ينخفض من خلال تحسين جودة المراجعة والمحاسبة وذلك بتحسين معايير المحاسبة والمراجعة.

- دراسة (ACCA,2011) بعنوان"**Audit under fire: a review of the post-financial crisis inquiries** "، أشارت جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين الأمريكيين في هذه الدراسة،التدقيق تحت النار: مراجعة لاستفسارات ما بعد الأزمة المالية، إلى أن حجم الأزمة المالية العالمية من جهة ومدى انقاذ أموال دافعي الضرائب من البنوك في عدة دول من جهة أخرى، دفع ذلك لحتمية استجواب المراجعين والمحاسبين ودورهم في الأزمة، ورغم هذه الاستفسارات لايمكن لأي شخص أن يجادل بأن المراجعة بحد ذاتها هي غير ضرورية، على الأقل ليس فقط للشركات الكبرى، كما أن الأزمة وآثارها ونتائجها لم تؤد إلى إبطال اعتقاد جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في أهمية الدور الكفء للمراجعة لبناء الثقة في البيانات المالية للشركات، بل تعتقد أن هذا الدور يحتاج إلى توسيعه لتقليص الفجوة المتوقعة ونقص المنافسة، كما أوضحت اعتقادها بأن كبرى شركات مراجعة الحسابات على استعداد لتعزيز دورها وهي في وضع جيد للابتكار والتجديد لتلبية حاجات السوق.

- دراسة (Michael. D et al., 2016) بعنوان"**Firm Corruption in the Presence of an Auditor**?" تناولت موضوع الفساد في الشركات في ظل وجود مراجع الحسابات، بتحليل العلاقة بين الفساد في الشركات وجودة المراجع الخارجية، إضافة إلى العوامل المؤثرة في سلوك الشركات والمراجعين بالتواطؤ في ظل الفساد، فالمحرك الرئيسي للعلاقة بين الشركة والمراجع أن زيادة أرباح الشركات من الفساد يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى زيادة الطلب على الخدمات الأخرى التي يقدمها المراجع إضافة إلى خدمات المراجعة، وأشارت إلى أن تغريم المراجع لا يمكن أن يقضي على جميع أشكال الفساد، كما أن الاستثمار في مكافحة الفساد قد تكون فعالة في ردع تواطؤ المراجع في الأنشطة الفاسدة ولكنه غير فعال في ردع فساد الشركات.

- دراسة (Stavriana et al.,2020) بعنوان"**What is the Effect of Corruption on the Accounting Practice**?" أشارت إلى التأثير السلبي للفساد على المحاسبة والمراجعة وعلى جودة التقارير المالية، إذا تم تمرير قانون الرشوة في المملكة المتحدة لسنة 2010 سيضفي تغييرات على اجراءات المراجعة وتكاليف التقاضي للشركات، من نتائجها أن الشركات التي تعرضت بنسبة عالية للفساد زادت جودة مراجعتها حيث تتحمل أتعاب اكثر لتقارير مالية أفضل مقارنة بمنافسيهم، كما أوضحت توافق نتائجها مع أن القيود المفروضة على الأنشطة المتعلقة بالرشوة تسبب زيادة في جودة التدقيق والتقارير المالية، وبينت أنه عندما تتعرض سمعة المراجع للتهديد، يعمل على مواجهة هذه المخاطر ببذل جهد أكبر لتقديم بيانات مالية ذات جودة أفضل.

- دراسة (Zeena. M et al.,2023) بعنوان" **Does corruption rule the auditor's soul? Examining the auditors' attitude toward accepting corruption behaviors**"، بحثت العوامل المؤثرة في مواقف المراجعين الأفراد تجاه مختلف السلوكيات الفاسدة في فلسطين مثل العمر والجنس والتعليم، على عينة مكونة من 106 مدقق ومدير تدقيق، أظهرت أن إدراك المراجعين للفساد يختلف باختلاف السلوكيات الفاسدة، كما أن العمر يرتبط سلبا بقبول الفساد، والمراجعين الإناث أكثر قبولا من الرجال لمختلف أشكال الفساد، كذلك فإن منصب المراجع والتعليم الخارجي له أثر كبير على موقفهم تجاه قبول الفساد.

- دراسة (Alwadani, N, & Aljaaidi, K,2024) بعنوان" **The impact of corruption on auditor independence: The case of gifts and discounts** "، بحثت في العلاقة بين قبول المراجعين للهدايا والخصومات واحتمال تقويض استقلالية المراجع، إذ يمكن أن تشكل رشوة إذا كان الهدف منها التأثير بشكل غير ملائم على التصرفات أو القرارات، على عينة مكونة من 62 شركة مراجعة

في المملكة العربية السعودية، توصلت إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تصورات المراجعين لقبول الهدايا والخصومات واستقلاليتهم، فهي تنشئ علاقة وثيقة بينهم وبين عملائهم،وهو ما يؤثر على سلوكهم، وأشارت الدراسة أنه "كلما ارتفعت قيمة الهدية أو المنفعة، كلما كان التهديد الذي يواجه استقلالية المدقق أكثر وضوحا. علاوة على ذلك، حتى الحد الأدنى من ترتيبات الهدايا والخصومات يكون لها تأثير كبير على استقلالية المراجع".

اقتصرنا على هذه الدراسات التي اهتمت بتأثير الفساد على المراجعة وعلى جودة تقاريرها في ظل مختلف أشكال الفساد، وما يميز هذه الدراسة أنها تضيف إليها تحليل أهم التهديدات التي تواجه المراجعة بسبب أشكال الفساد المختلفة، وأثر هذه التهديدات على الشركات العالمية للمراجعة وعلى مكاتب المراجعة في الجزائر، وكيف وقعت في أسوأ فضائح التدقيق في الوقت الحالي، والتي أدت إلى انهيار سمعتها والثقة بها وكثرة الدعاوى القضائية عليها وارتفعت خسائرها المالية وفقدت أهم عملائها.

2. الإطار النظري:

في أغلب الشركات يقوم المسؤولون التنفيذيون والموظفون بأداء أعمالهم بنزاهة، لكن البعض منهم يستسلم للضغوط والفرص يجعل شركاتهم أفضل مما هي عليه في الحقيقة، حيث يسعون لإثراء أنفسهم بشكل غير مناسب في أدوارهم القيادية أو زيادة ووضعهم المالي، أو كسب ثقة واحترام الآخرين من خلال صورة غير شريفة، فهذا النوع من الأشخاص غير الشرفاء هم أقلية صغيرة توجد في كل مهنة وصناعة (W. Steve Albrecht et al., 2008, p 2) ، ورغم أن مهنة المراجعة لها دور عالي الأهمية في اكتشاف حالات الفساد المالي والاحتيال والغش في البيانات المالية للشركات في بيئة الأعمال التي تشهد تنافسية شديدة وضغوط مالية متزايدة، إلا أنها ليست ببعيدة عن تسرب ممارسات الفساد إلى المهنة، ما يعرض المهنة لتهديد حقيقي على سمعتها وعلى الثقة بها، فتورط بعض المراجعين في بعض هذه الممارسات (مثل: عدم الامتثال لمعايير الممارسة المهنية، التلاعب بالبيانات المالية، تلقي رشاوى وهدايا، تغطية أنشطة غسيل الاموال،...وغيرها).

في الكثير من حالات الإفلاس والانهيار التي طالت الشركات الكبرى في العالم، وأدت إلى خسارة العديد من الفرص الاستثمارية للعديد من المستثمرين في أسواق البورصة والمال العالمية، حيث شكلت فضائح التزوير في حسابات تلك الشركات أهم الأسباب (آل شبيب، الجبوري، 2005) ، تم توجيه الاتهام لمكاتب المراجعة التي تولت عملية تدقيق القوائم المالية لهذه الشركات، وأنه كان ينبغي على المراجعين اكتشاف عمليات الاحتيال، وبسبب هذه الاتهامات رفعت دعاوى قضائية ضدهم بسبب الاهمال في عملية المراجعة وعدم التزامهم بآداب وسلوك المهنة، وعدم قدرتهم على أداء واجباتهم المهنية بما يتماشى مع المباديء والمعايير المحاسبية، الأمر الذي هزّ صورة مراجعي الحسابات وانتشار سمعة سيئة عن مكاتب وشركات المراجعة في العالم(W. Steve Albrecht et al., 2008, p 2) (طرابلسي، 2020، ص 965).

إن تورط كبرى شركات المحاسبة والمراجعة في العالم (مثل: Seidman & Seidman, Max Rothenberg And Company, Arthur Anderson, Deloitte, KPMG, Ernst & Young, Price Water House & Coopers.) في ممارسات الفساد والاحتيال، نتج عنه انهيار بعضها وتكبد البعض الآخر لخسائر مادية معتبرة تم دفعها لتغطية الدعاوى المرفوعة ضدها، فإذا كان هذا حال هذه الشركات الكبرى في الدول الصناعية المتطورة وفيها من يعتبر من الخمسة الكبار في عالم المحاسبة والأنظمة والاستشارات، فكيف هو الحال في الجزائر؟ في ظل الاصلاحات غير الكافية التي تشهدها المهنة منذ صدور القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ومختلف الأوامر والمراسيم الملحقة به إلى غاية إصدار المعايير الجزائرية للمراجعة، فلا شك أن بعض مكاتب المراجعة في الجزائر هي أيضا لم تسلم من الوقوع في فخ الفساد، بالنظر إلى الضعف الذي يميز ممارسة المهنة، مع انتشار سوء الأداء المالي والفضائح المالية التي عصفت بالعديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية وأدت بها إلى الافلاس (حيرش، 2017، ص 366).

1.2 مفهوم الفساد ومهنة المراجعة

1.1.2 التعريف بالفساد وآثاره: يعزى الفساد حسب المنظمة الدولية للشفافية إلى " إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة " (https://www.transparency.org)، وهذا التعريف "أبلغ وأشمل فهو ينطبق على القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، ويغطي المكاسب المالية وغير المالية،كما أنه يشير إلى سوء الاستخدام النظامي والفردي الذي يتراوح بين الخداع والأنشطة غير القانونية والاجرامية، إضافة إلى أنه يلقي الضوء على التكاليف غير الفعالة المصاحبة للفساد وتحويل الموارد في الاتجاه غير المخصص لاستخدامها" (John D. Sullivan, 2009, p 6) ، وللفساد آثار على المدى الطويل "فمن الناحية الاقتصادية فهو يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد ويعيق التنمية الاقتصادية للبلد، ويثبط الاستثمارات الأجنبية ويقلل من ثقة أصحاب العمل في بيئة الأعمال المحلية، إضافة إلى ذلك فهو يقوض سيادة القانون ويعزز ثقافة الافلات من العقاب، حيث يفلت المتورطون في الممارسات الفاسدة من العقاب في كثير من الأحيان" (Alex Ko,2023) ، وله أشكال متعددة أهمها الفساد المالي؛ الذي يتعلق بمجمل الانحرافات المالية غير القانونية التي يرتكبها الفاسدون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق استغلال السلطة المفوضة ومخالفة قواعد السلوك والتشريعات المعمول بها بهدف تحقيق منافع شخصية (مثل: الرشوة، الاختلاس، الاحتيال، التزوير، التهرب الضريبي، غسيل الأموال ... وغيرها) (حيرش، 2018، ص 85).

في البيئة العربية يعتبر مصطلح الفساد أشمل لجميع التصرفات غير القانونية للحصول على منفعة خاصة منها الاحتيال،غير أن المعايير الدولية للمراجعة لم يدرج فيها مفهوم الفساد، فالمعيار 240 "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية" لم يشر إلى الفساد، وهذا الاستبعاد لم يكن مقصودا في التدقيق الخارجي، فالمدققون الداخليون يدرجونه تحت تعريفهم للاحتيال (Klarskov, 2014, p 17)، يميز البنك الدولي بين الفساد والاحتيال، حيث يعتبر الممارسات الفاسدة "تقديم أو إعطاء أو تلقي أو إلتماس، بشكل مباشر أو غير مباشر، أي شيء ذي قيمة لإجراءات طرف آخر بشكل غير صحيح"، أما الممارسات الاحتيالية هي "أي فعل أو إغفال، بما في ذلك التحريف، يضلل عن علم أو بتهور، أو يحاول تضليل طرف للحصول على فائدة مالية أو غيرها من الفوائد أو لتجنب التزام" (World Bank, 2011) ، لكن عموما يمكن التفريق بينهما في أن الفساد استغلال غير قانوني للسلطة الموكلة لتحقيق منفعة خاصة، أما الاحتيال يتعلق بالتضليل للحصول على مكاسب غير مشروعة.

يعرف المعهد الأمريكي لمكافحة الفساد مكافحة الفساد بأنها "عملية ينفذها المسؤولون عن الحكم والموظفين والمواطنين وغيرهم من أصحاب المصلحة لتوفير ضمان معقول بأن أولئك المكلفين بالسلطة لم يسيئوا استخدامها لتحقيق مكاسب خاصة"، وهي عملية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية ومستمرة، كما وضع عشرة مبادئ كإطار مرجعي لتقييم مدى فعالية استراتيجيات وخطط وسياسات مكافحة الفساد: "الرقابة الداخلية الفعالة، الحكم الفعال والجيد، قضاء مستقل وفعال، السلطة والمساءلة، الاستثمار في مكافحة الفساد، القياس الكمي للتعرض للفساد، اليقين بالعقاب، لا لقانون التقادم، مكافأة مكافحي الفساد" (AACI, 2023).

2.1.2 التعريف بالمراجعة وأهميتها: من أهم التعاريف ما أشارت إليه جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) من أن التدقيق أو المراجعة "عملية منهجية لجمع وتقييم الأدلة المتعلقة بتقارير الأحداث والنتائج الاقتصادية بشكل موضوعي من أجل التحقق من مستوى الامتثال بين التقارير التشغيلية الحالية والمعايير المحددة مسبقًا وتوزيع النتائج على الأطراف المعنية"،حيث يتمثل الغرض النهائي من المراجعة، تقديم دليل على موثوقية المعلومات (Pece Nikolovskia,2016, P 24)، وهي تشتمل على: الفحص للتأكد من صحة العمليات التي تم تسجيلها، والتحقيق للحكم على مدى صلاحية القوائم المالية للتعبير عن الوضعية المالية للشركة، والتقرير الذي يجمع بين نتائج الفحص والتحقيق واثباتها في تقرير مكتوب يقدم للأطراف المستفيدة من القوائم المالية (طواهر، صديقي، 2005، ص 11) ، والمراجعة حسب القائم بها نوعان:

- **المراجعة الخارجية:** تعد المصدر الرئيس لإضفاء الثقة وتأكيد التقارير المالية في المنظمات (الهباش، 2021)، يقوم بها مراجع خارجي مستقل عن إدارة الشركة محل التدقيق، لإبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية، وخلوها من

التحريفات الجوهرية، يندرج تحتها المراجعة التعاقدية أو الاختيارية، والمراجعة القانونية التي يفرضها القانون على الشركات، والخبرة القضائية عندما تكلف من طرف المحكمة في حال النزاعات.

- **المراجعة الداخلية:** تعتبر "نشاط استشاري وتأكيدي مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة. فهو يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال اتباع نهج منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة" (IIA, https://www.theiia.org)، أصبحت في الوقت الحالي من الوظائف المهمة التي تساعد الادارة في أنشطتها من خلال ماتقدمه من معلومات حول مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات ووسائل الرقابة الداخلية، إضافة إلى تحديد نقط الضعف في الأداء واقتراح التصحيحات اللازمة، وامتدت المراجعة الداخلية لتدقيق المجالات الادارية والتشغيلية، بل تعدى ذلك ليشمل تدقيق الجانب الاجتماعي من خلال تقييم مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية(الحايك وآخرون، 2015، ص 238).

إن أداء المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية يوجب على المراجع إحترام مبادىء المراجعة الأساسية، التي تبين مدى بذل العناية المهنية في المراجعة والامتثال للمعايير وقواعد وأخلاقيات المهنة، وذا من شأنه أن يقلل مخاطر التدقيق ويقدم تقييم نزيه مستقل عن البيانات المالية، ومن هذه المبادئ نذكر (Pece Nikolovskia,2016, P 25) (IIA, https://www.theiia.org):

- **الموضوعية:** وذلك أثناء جمع المعلومات للأنشطة محل الفحص وتقييمها وتوصيلها، ودون السماح بتضارب المصالح أو التحيز في اتخاذ القرارات، عدم التأثر بالمصالح الخاصة أو مصالح الآخرين دون مبرر عند تكوين الأحكام.
- **النزاهة:** على المراجع أن يكون صادقًا في جميع العلاقات المهنية والتجارية، ممتثلا لمعايير الأخلاق والنزاهة في ممارسة مهمته، فالنزاهة هي ترسيخ للثقة التي توفر الأساس في الاعتماد على أحكام المراجعين وآرائهم.
- **السرية:** على المراجع احترام سرية المعلومات التي يمكنه الوصول إليها، وعدم الكشف عنها دون موافقة الجهة المعنية، مالم يوجد مسوغ قانوني أو مهني، كذلك عليه ألا يستخدمها لأي نوع من المنفعة الشخصية.
- **السلوك المهني:** يتعين على المراجع الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة وتجنب أي إجراء يؤدي إلى تشويه سمعة المهنة.
- **تضارب المصالح:** على المراجع الامتناع عن التدقيق إذا ثبت وجود أحد أشكال تضارب المصالح مع الموضوع محل المراجعة، أو أي نشاط يهدد نزاهته وموضوعيته ويعرض استقلاليته للخطر.

3.1.2 جودة المراجعة

تتوقف جودة المراجعة على عدد من العوامل المتعلقة بالمراجع في حد ذاته من جهة، والعوامل التي تتعلق بأداء عملية المراجعة من جهة أخرى، عرفها(DeAngelo, L. E. 1981) على أنها "الاحتمالية التي سيكشف بها المراجع عن نقاط الضعف أو الثغرات في النظام المحاسبي للعميل والابلاغ عنها "، وعبر عن التبليغ عن الانحراف باستقلالية المراجع أما الكشف عنه فعبر عليه بكفاءة المراجع، ويعرفها (DeFond and Zhang, 2014, p 277) على أنها"ضمان أكبر بأن البيانات المالية تعكس بأمانة الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، مشروطًا بنظام التقارير المالية والخصائص الداخلية"، وتوسع (Stavriana et al.,2020, p6) التعريف في مجال مكافحة الرشوة بإضافة مصطلح درجة أعلى من التأكد أو ضمان أكبر "ضمان أكبر بأن المدققين سيقدمون ضمانًا مستقلاً بشأن جودة إجراءات مكافحة الفساد التي تنفذها الشركات"، أما (Palmrose, 1988, p 56) فيرى أنها "احتمال عدم احتواء القوائم المالية على تحريفات جوهرية".

يختلف تقييم جودة المراجعة بين هيئة وأخرى ومن شخص لآخر من مستخدمي القوائم المالية، لأن المنتج المرئي الوحيد للمراجعة هو التقرير، والذي يغلب عليه عدم التحفظ أي نظيف، ومن العوامل المؤدية لتحسين جودة المراجعة التزام المراجعون بأداء أعمالهم وفقا لمعايير المراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني، إضافة إلى الرقابة الفعالة على أداء مكاتب المراجع، كما أن كبر حجم مكاتب المراجعة والمنافسة بينها، ومعقولية الأتعاب، كلها عوامل من شأنها تحسين الأداء المهني للمراجعين (قندوز، 2018، ص ص 9-11).

عموما فإن جودة المراجعة دليل على صحة البيانات المالية ونزاهتها، وتعزيز أكثر لثقة الأطراف المستفيدة في مهنة المراجعة لاتخاذ قرارات سليمة، تجنبا لتردي السمعة والثقة والاتهامات والدعاوى القضائية التي وجهت للمهنة بسبب الاهمال والتقصير، نظير الأزمات المالية والأحداث المتوالية لانهيار الشركات الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي والمحلي.

2.2 تهديدات الفساد لمهنة المراجعة

رغم أهمية دور مهنة المراجعة في وصف الوضعية المالية الحقيقة للشركات وتوفير الثقة في البيانات المالية، لكن هذا الدور قد يفقد أهميته بسبب أخطار الفساد التي تتسلل إلى المهنة، فتهدد الممارسة المهنية للمراجعة من حيث الاستقلالية أو النزاهة أو جودة الأداء، حيث يشير (Abraham. S, 2019) إلى أنه"لم تشهد أي مهنة أخرى في العالم تشويه سمعتها بسبب الانتهاكات الأخلاقية لممارسيها خلال العقدين الماضيين مثل مهنة تدقيق الحسابات".

تواجه مهنة المراجعة مسؤوليات قانونية ومدنية وتأديبية، ناتجة عن عدم استيعاب الأطراف المعنية للفرق بين (فشل الأعمال، وفشل المراجعة، فساد المراجعة، ومخاطر المراجعة)، ففشل الأعمال يكون نتيجة قرارات غير صائبة تؤدي بالمشركة إلى الإفلاس، أما فشل المراجعة فينتج عن إصدار المراجع لتقرير خاطئ لعدم الالتزام بمتطلبات المراجعة المتعارف عليها، وفساد المراجعة هو استغلال المهنة في تحقيق مكاسب خاصة للمراجع خارجة عن الاطار التنظيمي للمهنة بما يؤدي إلى آثار سلبية على المهنة والأطراف ذات الصلة بها، أما مخاطر المراجعة فهي توصل المراجع لاستنتاج عدالة القوائم المالية واصدار تقرير نظيف لكن القوائم المالية تنطوي على تحريفات جوهرية (أحمد لطفي، 2005، ص 261).

نتناول في هذا القسم مختلف تأثير صور الفساد التي يقع فيها المراجعون أثناء تأدية مهامهم، سواء تعلقت بسلوك المراجع نفسه أو التي تتعلق ببيئة المراجعة والبيئة الاقتصادية، حيث أن المراجع الذي يعمل في بيئة تنتشر فيها ممارسات الفساد، يمكن أن يتهاون في أداء واجباته في كشف الأخطاء والتحريفات الجوهرية، وقد يميل إلى إعداد تقارير مراجعة نمطية أقل دقة وفي بعض الأحيان مضللة.

1.2.2 مراجعة الفساد، فساد المراجعة

تشير مراجعة الفساد إلى الدور الإيجابي لمهنة المراجعة في مكافحة الفساد، استنادا إلى عمليات التقييم التي تقوم بها، حيث تسهم في اكتشاف علامات وجود ممارسات فاسدة بالشركة إضافة إلى مجالات الضعف التي توفر فرصا للفساد، كما تعطي تقييما مستقلاً حول جودة الإجراءات المتبعة من قبل الشركات لمكافحة الفساد، ومختلف التوصيات لتحسينها.

أما فساد المراجعة فيشير إلى الدور السلبي لمهنة المراجعة في مكافحة الفساد، نظرا لأن الفساد يهدد مهنة المراجعة بذاتها والدور المنوط بها، بسبب استغلال بعض المراجعين للمهنة والقيام بأعمال غير أخلاقية وغير قانونية للحصول على منافع شخصية أو تلبية لطلبات جهة معينة، ويظهر هذا الأمر في إخفاء التحريفات الجوهرية وإصدار تقارير مضللة، أو التهاون العمدي في أداء عملية المراجعة، ومن الأسباب أيضا ما تعلق بالاستقلالية من قبول الهدايا والخصومات الصغيرة أو الرشاوى من الشركات محل المراجعة (Pany, K., & Reckers, P. M,1980).

2.2.2 صور الفساد التي تهدد مهنة المراجعة

قد يتسلل الفساد إلى مهنة المراجعة فيقع المراجع في فخ الفساد الذي يهدد نزاهة عمله وجودته، وفيما يلي أهم هذه الصور:

- **الرشاوى والهدايا والخصومات:** بالنسبة لقبول الرشوة وما هو في حكمها، أحيانا يواجه المراجعون "حالات يتم فيها تقديم الهدايا أو الضيافة لهم بما في ذلك وجبات غداء العمل والدعوات لحضور المؤتمرات والفعاليات أثناء عملهم" (https://www.iia.org.uk, 2023) ، كذلك الأموال ومزايا أخرى مثل رحلات السفر أو الترفيه المدفوعة، الهدف منها غض النظر عن المخالفات والأخطاء أو شيء يمكن أن يلحق ضررا بالشركة أو أحد الأفراد، أو التلاعب في الحسابات وإصدار تقارير مضللة، مما يؤثر عليهم بشكل غير مبرر عند تشكيل أحكامهم وتهدد استقلاليتهم، ويزيد التهديد بشكل متناسب مع قيمة الرشوة أو المنفعة المتحصل عليها (Baabbad. M. A. et al., 2021) (V. Sudarshan, 2014) ، وأما بالنسبة لإعطاء الرشوة فقد يقدم

بعض المراجعين على إعطاء رشاوى لموظفي الشركة محل التدقيق من أجل تسهيل عملية المراجعة أو الوصول إلى أدلة أو معلومات سرية.

- **الابتزاز:** يتعلق بالمطالبة بشيء مقابل عدم الكشف عن معلومات تسبب ضرر (https://legaldictionary.net, 2019)، فقد يستغل المراجع موقعه فيهدد عميله، بـ (إفشاء معلومات حول مخالفات وانتهاكات الشركة، عدم الكشف عنها في تقارير المراجعة، عدم اصدار تقرير موجب، إنهاء العمل.. وغيرها)، من أجل الحصول على رشوة أو خدمة ما، وبالعكس فقد يكون المراجع عرضة لتهديدات مختلفة من العميل.

- **التواطؤ:** هو "اتفاق بين طرفين للعمل سرًا ضد مصالحهما الذاتية، عادةً بهدف الحصول على نوع من المزايا على الآخرين" (https://boardandfraud.com,2023)، فبعض المراجعين يقع في التواطؤ مع الإدارة بالتستر عن المعلومات أو تعديلها، كذلك العمليات غير القانونية وغير الأخلاقية كالتهرب الضريبي وتبييض الأموال وغيرها.

- **تضارب المصالح:** من أهم صور الفساد في المراجعة، إذا كان للمراجع مصالح شخصية أو مالية متعارضة مع مهمته، فعلاوة عن التدقيق قد يقدم المراجع خدمات استشارية للشركة محل التدقيق، أو يملك استثمارات فيها أو له علاقات تجارية معها، وقد تكون له علاقات شخصية مع الادارة، وقد يميل المراجع للحفاظ على عميله على حسب عمله فيتجاهل بعض التحريفات والانتهاكات المالية وربما قدم تقارير وتوصيات غير موضوعية، وقد لا يبذل العناية المهنية اللازمة. (S. (https://www.yeoandyeo.com, 2020) (Allan Watton, 2020) (Watson

- **الاختلاس:** يحدث بسبب خيانة الأمانة، ويتعلق باختلاس الأموال أو الاصول، ويتم بطرق مثل تزوير السجلات والتلاعب في المعلومات المالية أو تحويل الأموال... وغيرها، (https://www fastercapital.com) (Paul Boyce, 2023) فقد يستغل بعض المراجعين وصوله إلى البيانات المالية ويقدم على اختلاس الأموال والأصول من الشركات محل التدقيق، أو يستعملها لمصالحه الشخصية، أو يكون شريكا في الاختلاس عن طريق التواطؤ في إخفائها.

- **الاحتيال:** يتعلق بالتحريف المتعمد وغير القانوني للبيانات المالية والتلاعب بها (Ghosal. S, 2024) ، حيث يقوم بعض المراجعين بالتلاعب في البيانات المالية إما بالتغيير أو الاخفاء أو تضمين التقارير معلومات مضللة لرسم صورة زائفة عن الوضع المالي للشركة.

عموما فإن صور الفساد التي تهدد المراجعة كثيرة ومرتبطة فيما بينها، فعلاوة عما سبق تؤدي (استجابة المراجع لضغوط الادارة، مخالفة قواعد السلوك المهني، عدم الاستقلالية، ... وغيرها)، أسباب مهمة في وقوع بعض المراجعين في الفساد.

3.2.2 تهديدات الفساد للمبادئ الأساسية لمهنة المراجعة

تعتبر النزاهة والاستقلالية والكفاءة والسلوك المهني المبادئ الأساسية لعمل المراجع، ويمكن أن يعيق الفساد قدرة المراجع على الامتثال لهذه المبادئ، حينئذ تظهر مجموعة من التهديدات التي تعرض هذه المبادئ للخطر، نوجزها كما يلي: (حمد، 2023)

(http://auditor101.com) (https://audithow.com) (https://www.accountinghub-online.com) (Nawaiseh. M, 2015, p142)

الجدول (01): أنواع التهديدات التي تؤثر على المراجع

نوع التهديد	متى يحدث؟	كيف يتم تجنبه؟
تهديد المصلحة الذاتية	عند تعارض مصالح المراجع مع مصالح العميل، فقد يكون للمراجع مصالح مادية أو غير مادية مع العميل، وهو ما يؤثر على حكمه أو سلوكه ويضر بموضوعيته واستقلاليته.	مغادرة فريق المراجع أو ترك مهمة المراجعة
تهديد المراجعة الذاتية	قد يقدم المراجع للعميل خدمات إضافية علاوة على التدقيق، أو يقوم بتقييم أعماله السابقة ونتائجها، وقد يصبح المراجع أو مساعده عاملاً في شركة العميل، وفي منصب يساعده على التأثير في عملية التدقيق بشكل كبير، مما ينقص موضوعيته اذا اكتشف مشكلات تتعلق بالبيانات المالية.	استخدام فرق عمل لكل مهمة أو ترك مهمة المراجعة
تهديد الألفة	ينشأ من العلاقة الوثيقة أو لفترة طويلة بين المراجع والعميل، يتولد عنها تعاطف ودراية	تقليل العلاقات الطويلة مع

	كبيرة للمراجع بإدارة العميل، قد يضر المراجع بموضوعيته ولا يكشف عن التحريفات في البيانات المالية بسبب عدم التنازل عن هذه العلاقة.	العملاء أو تناوب فرق المراجعة على فترات منتظمة.
تهديد التخويف (الترهيب)	إذا شعر المراجع بضغط فعلي أو متصور ، الخوف أو الاكراه أو التأثير غير المبرر، التهديد بالفصل أو الاستبدال، اللجوء إلى القضاء،.. وغيرها، سواء من قبل العميل أو الأطراف ذات المصلحة، من أجل التأثير على رأيه أو تعديله أو تجاهل بعض المخالفات، هنا تكون استقلاليته ونزاهته وموضوعيته في خطر.	الحصول على ضمانات ضد التعرض للتخويف، إشراك أفراد إضافيين من خارج فريق المراجعة، أو ترك مهمة المراجعة
تهديد المناصرة	إذا قام المراجع بالترويج لمصالح العميل أو يعمل كمدافع عنها في نزاعاتها، وقد ينشأ من العلاقة بين المراجع والعميل، فتتعرض موضوعيته للخطر.	فصل المهمات لكل فريق مراجعة، الاختيار بين تمثيل العميل أو مواصلة عملية المراجعة
تهديد تحديد النطاق	إذا تعذر على المراجع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بسبب القيود التي يفرضها العميل وتدخله في عمله بشكل غير مهني، قد يؤدي إلى تجاهل أو إخفاء معلومات حساسة،مما يعيق على إبداء الرأي في البيانات المالية ودقة التقارير وموضوعيتها.	رفض كل أشكال التدخل غير المهني في عمله وتوثيقها، توضيح عمله ومسؤوليته.
تهديد ضغوط الوقت	عند عدم توفر الوقت اللازم إجراء التدقيق، مما يؤدي إلى الاهمال والاخلال بجودة التدقيق، والتقييم المتسرع، وإغفال القضايا الحرجة.	التخطيط الجيد وتحديد الأولويات، التواصل الفعال مع العميل، تحسين إدارة الوقت
تهديد الكفاءة الفنية	عند افتقار المراجع للمهارة والخبرة الفنية المطلوبة في الأداء الجيد لمهمة المراجعة ومعالجة مسائل التدقيق المعقدة، مما يؤدي إلى إهمال بعض الجوانب المهمة، ويعيق قدرته على الامتثال لمبدأ الكفاءة المهنية والعناية الواجبة.	التدريب المستمر، التواصل والاستفادة من المراجعين ذوي الخبرة.

المصدر: إعداد الباحثان

4.2.2 العوامل المؤثرة في إتجاه المراجعين نحو قبول سلوكيات الفساد

يواجه المراجعون أثناء أداء مهمة المراجعة العديد من الصراعات والضغوط، منها كيفية الموازنة بين الاستقلالية والتعاون مع العميل، كذلك التعامل مع الاختلافات في المعلومات المالية أو الاجراءات المحاسبية، و"يمكن أن يؤدي عبء العمل الثقيل إلى تفاقم صراعات الأدوار لأنهم يكافحون من أجل تحقيق التوازن بين متطلبات وظائفهم والتزاماتهم المهنية ومسؤولياتهم الأخلاقية، وضغط الوقت، نية التوقف أو الدوران والفشل ... وغيرها (Tormo-Carbó. et al., 2024) (Barnett & Vaicys, 2000) (Heo et al., 2021) ، ولأن دورهم هو الحفاظ على نزاهة ومصداقية المعلومات المالية، والتي تتأثر بالسلوك الفاسد (Kassem & Higson, 2016) ، الأمر الذي يتطلب قدرا كبيرا من القدرة على التحمل والمرونة ومختلف المهارات للتعامل معها، وإلا كانت سببا في قبوله لسلوكيات الفساد، فالمراجع الذي يتمتع بمستوى إلتزام مهني الأقل يكون أكثر عرضة لهذه السلوكيات (Mardi. M et al, 2022) ، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى الإضرار بجودة التدقيق. (Khan. S et al., 2013) ، وعليه تتنوع العوامل المؤدية بالمراجعين لقبول الفساد، ويمكن بيانها كما يلي: (Sanda. P et al., 2019)

- **عوامل شخصية:** تتعلق بشخصية المراجع مثل ضعف الأخلاقيات والقيم الشخصية، الطمع والجشع، المشاكل المالية.
- **عوامل مهنية:** تتعلق بمختلف الضغوط التي يتعرض لها المراجع كالوقت، تضارب المصالح، قلة التدريب.
- **عوامل تنظيمية:** تتعلق ببيئة العمل التي تتسامح مع سلوكيات الفساد، وجود نظام عقوبات ضعيف، قلة الإشراف والرقابة.
- **عوامل اقتصادية:** تتعلق بالركود الاقتصادي وأثره على المراجع، المنافسة القوية وغير الشريفة للسيطرة والحفاظ على العملاء.
- **عوامل بيئية:** تتعلق بالثقافة الاجتماعية التي تتسامح مع الفساد، ضعف الأطر القانونية والتنظيمية، استخدام التكنولوجيا.
- **عوامل نفسية:** قد يبرر المراجع قبوله للفساد بانتشار الفساد وأنه يحمي عميله أو أن الكل يفعل ذلك، وقد يتعرض للتأثير من قبل زملائه لأنه يشعر بالانتماء لفريق المراجعة، وقد يتعرض للتأثير من قبل الادارة.

3. تداعيات الفساد على كبرى الشركات العالمية للمراجعة، وعلى مكاتب المراجعة بالجزائر

تعتبر الشركات الكبرى للمراجعة الشركات الرئيسية المسيطرة على االسوق العالمي للمحاسبة والمراجعة، نظرا لما تتمتع به من سمعة قوية في السوق العالمي، وانتشار مكاتبها في أكثر من 150 دولة من أنحاء العالم، فعلاوة على المراجعة تقدم هذه الشركات خدمات متنوعة مثل الاستشارات المالية والادارية والتكنولوجية، الخدمات الضريبية والقانونية، وهي تلعب دورا مهما في تعزيز مصداقية القوائم المالية للشركات في أنحاء العالم، إلا أنها واجهت العديد من الفضائح والقضايا تتعلق بالفساد، أدت إلى تقلصها واندماجها، فخلال الثمانينيات إلى أوائل التسعينات كانت 06 شركات كبرى أو مايعرف بـ Big six (Arthur Andersen, Coopers & Lybrand, Deloitte & Touche, Ernst & Young, KPMG, Price Waterhouse)،ثم أصبحت 05 شركات أو Big Five بعد اندماج شركتي (Price Waterhouse) و (Coopers & Lybrand) في شركة (PricewaterhouseCoopers (PwC))، وبسبب فضائح الفساد في أحداث انهيار شركة (Enron) في 2002 تعرضت شركة (Arthur Andersen) للإنهيار، فأصبحت 04 شركات أو ما يعرف اليوم بـBig Four ، وهي (Deloitte, PricewaterhouseCoopers (PwC) ,Ernst & Young (EY), KPMG).

1.3 الشركات العالمية للمراجعة:

1.1.3 التصنيف الحديث لأفضل الشركات العالمية للمراجعة: تشير الأرقام والاحصائيات الحديثة المتاحة التي تحصلنا عليها من مصادر مختلفة إلى غاية 2024، إلى سيطرة الشركات الأربع الكبرى Big Four، واستحواذها على حصة كبيرة من سوق المراجعة العالمية، وفيما يلي جدول يوضح التصنيف العالمي لأهم 10 شركات (www.deloitte.com, 2023) (www.pwc.com,) (2023) (www.kpmg.com, 2023) (www.ey.com, 2023) (www.bdo.global.com, 2023) (www. rsm.global.com, 2024) (www.grantthornton.global.com, 2023) (www.crowe.com, 2024) (www.bakertilly.global.com, 2024) (www.nexia.com, 2024)

الجدول (2): ترتيب أفضل 10 شركات عالمية للمراجعة

	الشركة، تاريخ التأسيس، المقر الرئيسي، الانتشار	عدد الموظفين (2023)	إجمالي الايرادات (2023)	ايرادات التدقيق (2023)
01	*Deloitte* 1845، نيويورك – الولايات م أ، تنتشر في 150 دولة	456.823	*$64.9 Billion* (نمو 15%)	*$12.3 billion*
02	*PwC* 1998، لندن – المملكة المتحدة، تنتشر في 151 دولة	364.232	*$53.1 Billion* (نمو 9.9%)	*$18.7 billion*
03	*EY* 1989، لندن – المملكة المتحدة، تنتشر في 150 دولة	395.442	*$49.4 Billion* (نمو 14.2%)	*$15.1 billion*
04	*KPMG* 1987، أمستردام – هولندا، تنتشر في 145 دولة	273.424	*$36.4 Billion* (نمو 8%)	*$12.6 billion*
05	*BDO* 1963، بروكسل – بلجيكا، تنتشر في 166 دولة	115.661	*$14 Billion* (نمو 10%)	*$4.1 billion*
06	*RSM* 1964، لندن – المملكة المتحدة، تنتشر في 120 دولة	64.000	*$9.4 Billion* (نمو 16%)	*$3.6 billion*
07	*Grant Thornton* 1924، لندن – المملكة المتحدة، تنتشر في 149 دولة	73.000	*$7.5 Billion* (نمو 10.9%)	*$2.5 billion*
08	*Crowe* 1915، شيكاغو– الولايات م أ، تنتشر في 140 دولة	42.000	*$5.3 Billion* (نمو 8.2%)	*$1.9 billion*
09	*Baker Tilly* 1987، لندن – المملكة المتحدة، تنتشر في 141 دولة	43.000	*$5.2 Billion* (نمو 11%)	*$1.6 billion*
10	*Nexia International* 1964، لندن – المملكة المتحدة، تنتشر في 123 دولة	26.149	*$2.9 billion*	—

المصدر: إعداد الباحثان بناء على تقارير الشفافية المنشورة لشركات المراجعة

يظهر من خلال الجدول التأثير المهم للشركات العالمية للمراجعة في مجال المراجعة، من حيث انتشارها في عدد كبير من الدول إضافة إلى الحجم الاجمالي لايراداتها وعدد العمالة التي توظفها، والخدمات المتنوعة التي تقدمها حيث اكتسبت سمعة كبيرة جعلتها الخيار الأول لمختلف الشركات الباحثة عن خدمات التدقيق،ويلاحظ المرونة التي تتمتع بها هذه الشركات

وقدرتها على التكيف مع الأزمات والظروف الاقتصادية الصعبة، وتمكنها من المحافظة على إيراداتها وتحقيق معدلات نمو كبيرة في الخدمات الاستشارية ومواكبتها للمجالات الحديثة مثل التحول الرقمي، الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي... وغيرها. رغم ما تم ذكره من إلا أن هذه الشركات ولأسباب مختلفة مثل تضارب المصالح وضغوط المنافسة ...، تورطت في قضايا الفساد المالي التي أدت إلى انهيار الشركات محل التدقيق وفقدان الثقة في شركات المراجعة، وفيما يلي نتطرق إلى أهم الفضائح المالية التي أثرت على الشركات العالمية للمراجعة.

1.1.3 أهم فضائح الفساد المالية التي أثرت على الشركات العالمية للمراجعة من سنة 2000 إلى الآن

ان عددا كبيرا من الفضائح المالية التي أحدثت جدلا واسعا على المستوى الدولي، أظهرت أن الفساد تهديد خطير لسمعة مهنة المراجعة يشكك في ممارساتها الأخلاقية وقدرتها على اكتشاف الفساد ومنع حدوثه، وفيما يلي نلخص في الجدول التالي عددا من أبرز هذه القضايا الفضائح (Edelman. D, Nicholson. A, 2011) (Kaplan. R, David. K, 2004) (Wiggins. R et al., 2019) (Sam Alberti, 2023) (https://www.accountancyage.com, 2023) (https://www. fastercapital. Com) (Edgar. M, 2024) (Stephen. G, 2008) (Mel. G, Lilian. M, 2023) (Edgar. L, Reinhard. H, 2024)

الجدول (3): أكبر فضائح الفساد المالية منذ 2000 وتأثيرها على الشركات العالمية للمراجعة

السنة، المكان	الشركة محل المراجعة، شركة المراجعة	الفضيحة ونوعها	التأثير على الشركة محل التدقيق	التأثير على شركة المراجعة
(2001) الولايات م أ	*Enron* (الطاقة) *Arthur Andersen*	التلاعب في الأرباح (تضخيم الأصول بـ 11$ billion) التلاعب في الحسابات إخفاء قدر كبير من الخسائر	إفلاس الشركة فقدان المستثمرين (74$ billion)، فقدان الثقة في الشركة، التبعات القانونية	تضرر السمعة وإغلاق الشركة (غياب الاستقلالية بسبب الجمع بين مراجعة الحسابات والأعمال الاستشارية والمراجعة الداخلية لنفس الشركة
(2002) الولايات م أ	*WorldCom* (الاتصالات) *Arthur Andersen*	الاحتيال والتلاعب في الأرباح (تضخيم) عن طريق التلاعب في النفقات الرأسمالية وإدراجها كأصول رأسمالية	إفلاس الشركة فقدان المستثمرين الثقة في الشركة (180$ billion) التبعات القانونية	انتقدت كثيرا لفشلها في اكتشاف التلاعب في البيانات المالية تضررت سمعتها كثيرا وفقدت عملائها وانهارت
(2002) الولايات م أ	*Tyco International* (الالكترونيات والخدمات الصحية) *PwC*	التلاعب في الحسابات والأرباح (إخفاء الخسائر) (سرقة 150$ million) (تضخيم الأرباح 500$million) ومكافآت ومزايا غير مبررة	تراجع كبير في قيمة أسهمها، تضرر السمعة وفقدان ثقة المستثمرين التبعات القانونية، دفع للمستثمرين (2,92$ billion)	اتهمت بالفشل في كشف الاحتيال في حسابت الشركة، تبعات قانونية حيث تم مقاضاتها من قبل المستثمرين دفع غرامات كبيرة (225$million للمستثمرين)
(2003) إيطاليا	*Parmalat* (شركة صناعة الألبان) *Grant Thornton (EY) Deloitte*	التلاعب والتزوير في الحسابات والأرباح، بيانات ومعاملات مصرفية مزيفة لإخفاء الخسائر الديون (أكثر من 14.3€ billion)	افلاس الشركة، وإعادة الهيكلة تسوية القضية ودفع (431$ million) فقدان ثقة المستثمرين	الفشل في كشف الاحتيال والديون الخفية والخسائر تضرر السمعة وفقدان بعض العملاء التبعات القانونية، ودفع الغرامات (تغريم مراجع Deloitte السابق 149€ million)
(2008) الولايات م أ	*Lehman Brothers* (شركة خدمات مالية) Ernst & Young *(EY)*	التلاعب في الحسابات (إخفاء المخاطر المفرطة) إخفاء الديون (أكثر من 50$ billion)	الإفلاس (الأكبر في الو م أ) فقدان المستثمرين الثقة في الشركة التبعات القانونية	اتهمت بالفشل في أداء مهمتها في مراقبة حسابات الشركة تضرر السمعة وفقدان بعض العملاء
(2008) الولايات م أ	*Bernard L. Madoff Investment Securities - Ponzi scheme* *KPMG, PwC, BDO Seidman and*	التلاعب في الأرباح والاحتيال المالي (استخدام أموال المستثمرين الجدد في دفع عوائد المستثمرين القدامى64.8$	الافلاس فقدان المستثمرين الثقة في الشركة السجن 150 سنة لبيرني	اتهمت شركات المراجعة بالفشل في اكتشاف عملية الاحتيال واصدار تقارير نظيفة للعديد من الصناديق التي استثمرت مع مادوف رغم أن

	McGladrey & Pullen	(billion التعامل مع شركة محاسبة صغيرة	مادوف وغرامة بقيمة ($170 billion)	الأصول الأساسية لم تكن موجودة التبعات القانونية (مقاضاة BDO)
(2009) الهند	*Satyam Computer Services* (تكنولوجيا المعلومات) PwC	التلاعب في الأرباح وتقديم معلومات مالية مضللة (تضخيم بـ $1.5 billion)، السرقة، التزوير إخفاء ديون الشركة	إفلاس الشركة تضرر السمعة وفقدان الثقة التبعات القانونية	تم تغريمها ($6 million) تم منعها من التدقيق لسنتين تضرر السمعة وفقدان بعض العملاء
(2014) البرازيل	Petrobras (شركة النفط والغاز) PwC	الرشوة والفساد تقديم معلومات مضللة، الإحتيال لتغطية الخسائر، تضخيم التكاليف إخفاء الديون	خسائر مالية كبيرة وانخفاض في قيمة الأسهم، دفعت غرامات كبيرة لتسوية تهم الفساد، تضرر السمعة وتأثيره على المستثمرين	الفشل في اكتشاف الممارسات الفاسدة تم مقاضاتها من قبل المستثمرين دفع غرامات كبيرة لتسوية تهم الفساد تضرر السمعة وفقدان بعض العملاء
(2018) المملكة المتحدة	*Carillion* (شركة إنشاءات) *KPMG*	التلاعب بالحسابات وتقديم معلومات مالية مضللة إخفاء الديون (million 600£)	افلاس الشركة توقف عدد من المشاريع التي تنفذها تضرر سمعتها وفقدان الثقة بها	انتقدت لفشلها في جمع أدلة كافية، لم تظهر الشك المهني المطلوب، وطلب منها إعادة تقييم اجراءاتها المتخذة حاليا لمنع انتهاكات مماثلة والإبلاغ عنها غرامة مالية كبيرة (million 21£) المساءلة، تضرر السمعة وفقدان العملاء
(2020) ألمانيا	Wirecard (شركة متخصصة في معالجة المدفوعات عبر الانترنت) (EY)	الاحتيال المالي (تضخيم الأرباح)، اختفاء (billion 1.9€) من حساباتها إساءة استخدام السلطة، تضخيم القيمة التجارية، تزوير عقود مع شركاء أجانب غير موجودين	تعليق تداول اسهمها ما أدي إلى الانهيار والافلاس والتصفية (ديون بقيمة billion 3.2€) تضرر سمعتها وفقدان ثقة المستثمرين بها	انتقدت لفشلها في كشف التلاعب المالي، انتهاك الواجب المهني، التقصير والتوطؤ في الاحتيال التبعات القانونية، الدعاوى القضائية، الغرامات (500,000€)، حظرها من تدقيق الشركات العمومية لمدة سنتين
(2023) البرازيل	Americanas (الشركة الأم لمتاجر التجزئة البرازيلية) KPMG PwC	التلاعب في المحاسبة (فجوة مالية في المبالغ المستحقة للموردين حوالي $3.9 billion)، تضخيم المخزون، إخفاء الديون قصيرة الأجل (BRL43billion)	خسائر كبيرة وانخفاض قيمة الأسهم، تضرر سمعتها وفقدان ثقة المستثمرين بها، تراجع مبيعاتها، إعادة الهيكلة، الدعاوى القضائية	الفشل في كشف التلاعب المالي تراجع السمعة وفقدان بعض العملاء التبعات القانونية والدعاوى القضائية من طرف الدائنين والمستثمرين

المصدر: إعداد الباحثان

يظهر من خلال ما سبق الأثر الكبير الذي أحدثته هذه الفضائح المالية التي أدت إلى انهيار وافلاس كبرى الشركات الاقتصادية والمالية وشركات المراجعة، كما أثرت بشكل كبير على الثقة في الشركات الاقتصادية والمؤسسات المالية وشركات التدقيق والأسواق المالية، وألحقت خسائركبيرة بأصحاب المصلحة، ففي جميع الحالات تورط ممارسوا الفساد في الاحتيال والتلاعب المالي بتقديم صورة غير حقيقية عن الوضعية المالية، سواء بتضخيم الأرباح أو تأجيل تسجيل النفقات، إخفاء الديون وتزوير البيانات المالية، حدث كل هذا أمام أنظار كبرى الشركات العالمية للمراجعة التي ورغم ظهور علامات الفساد في تلك الفضائح إلا أنها قدمت تقارير نظيفة في بعض الحالات وفشلت في اكتشاف هذه التلاعبات، بسبب أدائها الرقابي الضعيف والمتساهل، وقد بيّنت هذه الفضائح المتتالية والمتكررة عدم الاستفادة من الدروس السابقة، وأكدت على الحاجة

إلى إضفاء المزيد من النزاهة والشفافية في التقارير المالية في ظل رقابة قوية ومعايير محاسبية أكثر صرامة لتجنب مثل هذه الفضائح مستقبلا واسترجاع الثقة في الأسواق المالية وشركات المراجعة.

2.1.3 تأثير مخاطر الفساد الشركات العالمية للمراجعة بعد الفضائح المالية وانعكاسها على جودة المراجعة

أبدت الفضائح المالية الكبرى المتتالية مدى خطورة الفساد وأنه مصدر قلق كبير، فرغم الاصلاحات المستمرة لا تزال الممارسات الفاسدة مستمرة تلقي بتهديدها على الشركات العالمية للمراجعة وعلى جودة تقاريرها، فكلما تورات فضيحة كبرى ظهرت أخرى أكبر منها للعلن، وفيما يلي أهم هذه المخاطر:

- **مخاطر المسؤولية القانونية:** يؤدي الفساد إلى المساءلة القانونية التي تتعرض لها شركات المراجعة من قبل الهيئات التنظيمية أو المهنية بسبب الفشل المحتمل في الوفاء بالواجبات والالتزامات (Loganathan. K, 2010) مثل: العقوبات التأديبية، الغرامات، السجن، تعليق العمل، الحظر النهائي والتوقيف، كذلك الدعاوى القضائية المرفوعة من طرف المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين الذين فقدوا أموالهم بسبب الفساد، أو الدعاوى المرفوعة من قبل الجهات الحكومية كالهيئات التنظيمية بسبب انتهاك القوانين واللوائح، وبسبب زيادة مخاطر التقاضي غالبا ما يبالغ المراجعون ويحتملون صدور أحكام سلبية ضدهم، تؤدي إلى الحذر الشديد في أداء عملية المراجعة (Christine. G, Molly. M,2021).

- **المخاطر المالية:** تتعلق بالمبالغ الكبيرة والتكاليف الإضافية التي تتحملها شركات المراجعة، والتي تنشأ بسبب أتعاب الدعاوى القضائية، وأتعاب الاستشارات القانونية كالاستعانة بالمحامين، وقد تحتاج إلى الخبرة المالية لتقييم الخسائر المالية المتوقعة، فحسب (London Economics and Ewert 2006, pp 82–88) واعتبارًا من سبتمبر 2005 كانت هناك 25 دعوى معلقة ضد شركات المراجعة منها (20) في الولايات م أ و(05) في أوروبا، مع تعويضات مطلوبة أو خسائر مقدرة تتجاوز المليار دولار أمريكي.

- **مخاطر السمعة والثقة:** سمعة شركة المراجعة من أهم محددات جودة الأداء المهني، فالفساد يلحق ضررا كبيرا بسمعة شركات المراجعة ويسهم في تراجع ثقة الجمهور بالمهنة وفي الشركات محل المراجعة ويكبدها مزيد من الخسائر وفقد العملاء (Jere R. Francis et al, 2017)، وهو ما يقلل من أهمية تقاريرها وجودة خدماتها، فينقص الطلب على خدماتها وتقل منافستها وقيمتها السوقية مما يؤثر في انخفاض إيراداتها وأرباحها، خاصة إذا ركزت شركات المراجعة أكثر على الخدمات الأخرى غير التدقيق (Friedrich. C, Quick. R, 2020) ، مثلا في 2002 فقدت شركة أرثر أندرسن الكثير من سمعتها عقب فضيحة إنرون وتدمير ملفات التدقيق (Jochen Bigus, 2011, p288) ، كما انخفض عدد العملاء الذين تخلو عن KPMG في عام 2002 مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة بعد أحداث فضيحة المحاسبة ComROAD، رغم عدم رفع أي دعوى قضائية عليها (Weber.J et al., 2008).

- **المخاطر الأخلاقية:** يعتبر السلوك الأخلاقي للمراجعين أمرًا مهما جدا في منع الفضائح المالية للشركات، وقد ارتبطت أوجه القصور في المعايير الأخلاقية بأحداث الانهيارات المالية الكبيرة (Vishal. S, 2024) ، وبسبب الفساد قد تقدم شركات المراجعة تقارير مالية مضللة للتستر وعدم الابلاغ على المخالفات والأخطاء المكتشفة عن عملائها حتى لا تفقدهم، أو لأنها لا تستطيع تجنب تضارب المصالح مع عملائها نظرا للعلاقة الوثيقة بينهم، كما تضعف استقلاليتها نتيجة مختلف الضغوط الممارسة عليها أو عروض الرشوة والتواطؤ لإغرائها، فالمراجعون يواجهون تحديا مزدوجا مستمرا في التعامل مع المخاطر الأخلاقية والسعي المتواصل للحفاظ على نزاهتهم المهنية.

عموما فان الفضائح المالية أثبتت التأثيرات السلبية لمخاطر الفساد على المراجعة وجودتها، أما التأثيرات الايجابية فإن هذه الفضائح محفز للتغيير والاصلاح، وهو ما يتطلب من شركات المراجعة اتخاذ تدابير واجراءات لمعالجة التأثيرات السلبية، لتحسين الممارسة المهنية وتعزيز الثقة بالمهنة والمعايير والممارسات الأخلاقية والحفاظ على السمعة والنزاهة.

3.1.3 أبرز التغييرات التنظيمية والتشريعية لتحسين جودة المراجعة بعد الفضائح المالية

واجهت مهنة المراجعة تحديات كبيرة منذ بداية القرن 21 إلى يومنا هذا بسبب الفضائح المالية والمحاسبية، أدت إلى تدخل الفاعلين في المهنة لاعادة ترتيب الأمور وتحسينها لارجاع الثقة للمستثمرين، حيث طرح الكونغرس الأمريكي"قانون

ساربانس أوكسلي لعام 2002" الذي أحدث تغييرات جوهرية في مهنة المراجعة (Yılmazcan. O, 2023) (الزين وحسياني، 2016، ص 392) ، يمكن إيجاز هذه التغيرات في النقاط الآتية:

- **قانون Sarbanes-Oxley (SOX)** (2002). يهدف إلى تحسين مصداقية البيانات المالية وتحسين الشفافية والمساءلة، وتضمن إنشاء مجلس الرقابة المحاسبية للشركات العامة (**PCAOB**) للإشراف والمراقبة على المراجعين وفرض معايير الامتثال، وإلزام الإدارة بتحمل مسؤولية دقة البيانات المالية، حظر تقديم الخدمات الاستشارية لعميل التدقيق، تناوب المدققين، لجان التدقيق، عقوبات شديدة لمخالفي أحكام هذا القانون... (Scott E. Miller, 2011)

- **قانون Dodd-Frank (2010)** : تضمن بعض الأحكام التي تؤثر على جودة المراجعة، حيث وسع من سلطات هيئة الأوراق المالية والبورصات (**SEC**) في مراقبة وتقييم أداء شركات المراجعة ومدى امتثالها للأنظمة واللوائح، وفرض عقوبات وغرامات عند مخالفتها، وفي دراسة (Philip G. Berger, Heemin Lee, 2021) حول تأثير بند المبلغين عن المخالفات في قانون Dodd-Frank على الاحتيال المحاسبي وجد أن التأثير الرادع لهذا البند يقلل من احتمال الاحتيال المحاسبي للشركات المعرضة لخطر الإبلاغ عن المخالفات بنسبة تتراوح بين 12% إلى 22% مقارنة بالشركات غير المعرضة لخطر الابلاغ، وأشاروا إلى أنه لا يؤثر على رسوم التدقيق.

- **لوائح الاتحاد الأوروبي:** بعد الأزمة المالية سنة 2008 أعادت المفوضية الأوروبية فتح النقاش حول دور التدقيق ونشرت في 2010 ورقة خضراء عنوانها "سياسة التدقيق: الدروس المستفادة من الأزمة"، وتبعا لعملية اصلاح قطاع التدقيق الأوروبي تم في 2014 اصدار التوجيه الأوروبي الجديد EU/56/2014 المعدل للتوجيه EC/43/2006، واللائحة الأوروبية الجديدة 2014/537 ، ركزت على تعزيز استقلالية المراجعين تجاه عملائهم، التناوب الإلزامي لشركات المراجعة، توسيع مسؤوليات لجان المراجعة، فصل الخدمات الاستشارية عن التدقيق، عمليات التدقيق المشترك(Hottegindre. G et al., 2016).

- **تحديثات معايير التدقيق الدولية** (ISA): لمسايرة التغيرات في بيئة الأعمال وتعقد البيانات المالية التي أحدثتها الفضائح المالية يتم تعديل هذه المعايير من طرف مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، لتعزيز فعالية التدقيق، وتحسين الشفافية واستعادة ثقة أصحاب المصلحة، وأصبحت أكثر تركيزا على استقلالية المراجعين وتقييم المخاطر والتحليلات، تعزيز معايير الأداء لشركات المراجعة، صدرت آخر نسخة منها في 2022 وتضمنت 100 معيار.

4.1.3 اجراءات الشركات العالمية للمراجعة لتحسين ممارساتها واستعادة الثقة بعد الفضائح المالية

اتخذت شركات المراجعة جملة من الاجراءات التصحيحية المهمة لتجنب تكرار الفضائح المالية التي أضرت بسمعتها، ومن أجل استعادة الثقة في خدماتها وتحسين نزاهة التقارير المالية، مثل:

- **تحسين إجراءات الرقابة الداخلية:** حرصت شركات المراجعة على تطبيق اجراءات رقابية صارمة، عن طريق تقييم أكثر شمولية لنظم الرقابة الداخلية للشركات وتقييم المخاطر وتقييم المراجعة الداخلية، من أجل الكشف المبكر للتلاعب المالي وضمان دقة البيانات المالية، وفي الدراسة التي قام بها (Joseph. V et al., 2005) على عينة من 271 شركة عامة متوسطة الحجم في الولايات م أ، كشف عن الزيادة بشكل ملحوظ أثناء فضيحتي إنرون وورلدكوم في ميزانيات التدقيق الداخلي ومستويات التوظيف والاجتماعات مع لجنة التدقيق وطول الاجتماعات.

- **الامتثال التنظيمي وتعزيز معايير المراجعة:** بعد كل فضيحة مالية ومحاسبية يتم تحديث معايير المراجعة، وهو ما يتطلب من شركات المراجعة تعزيز مستوى نزاهة وشفافية التقارير المالية والممارسات المهنية، فمثلا فرض قانون Sarbanes-Oxley (SOX) إعداد التقارير المالية الصارمة، وإنشاء مجلس الرقابة المحاسبية للشركات العامة (PCAOB) للإشراف على عمليات تدقيق الشركات العامة، وضمان الامتثال لمعايير التدقيق وإجراء عمليات المراقبة والتقييم على أداء شركات المراجعة (Richard. M, Paul. P, 2002).

- **تعزيز الاستقلالية:** زاد تركيز شركات المراجعة على الحد من تضارب المصالح بينها وبين عملائها، من خلال تبني ممارسات لفصل الخدمات الاستشارية عن المراجعة، وتناوب المراجعين بين الشركات، والتركيز أيضا على الشفافية من خلال الكشف عن المعلومات المرتبطة بعلاقاتها مع العملاء (Reiner. Q et al, 2024) (Jiaxu. Z, 2022).

- **تحسين الشفافية والافصاح:** من خلال نشر تقارير المراجعة على نطاق واسع يضمن وصول المستثمرين والجمهور للمعلومات المتعلقة بوضعية الشركات، والتواصل مع الجهات الرقابية لضمان الامتثال للمعايير المهنية، ولتعزيز الشفافية أكثر تنشر شركات المراجعة تقارير الشفافية السنوية الخاصة بها كأداة اتصال حيوية بينها وبين الجمهور حول عملها وسياساتها الداخلية ومراقبة الجودة لزيادة ثقة مستخدمي المعلومات وتحسين جودة المراجعة والحفاظ على مستويات أعلى منها بشكل متواصل (Bojan. M et al., 2022).

- **تعزيز التدريب وتطوير المهارات:** عملت شركات المراجعة على تدريب موظفيها وتطوير مهاراتهم وحرصت على خضوعهم لبرامج تدريب متخصصة ومستمرة، تضمن امتلاك المهارات اللازمة التي تحسن من قدرتهم في اكتشاف الاحتيال والفساد (Samuel. F et al., 2022) ، وتمكنهم من مواكبة التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال وفي مجال المراجعة، يؤكد (Ridwan. M, 2024) على ضرورة "أن تتضمن برامج التدريب المستمر محو الأمية الرقمية والذكاء العاطفي، وتمكين المدققين من التنقل في البيئات الرقمية المعقدة وتعزيز علاقات العملاء. دعم القيادة وثقافة التعلم المستمر"، أما (David. R et al., 2014) فيرون أن "التدريب على المهارات ما وراء المعرفية، مثل التفكير المتباين والمتقارب، يحسن بشكل كبير أداء المدققين من المستوى الأدنى في الإجراءات التحليلية. ويشجع على توليد وتقييم التفسيرات للأدلة غير العادية بشكل فعال"، ويضيف (Antoinette L. Lynch, Uday S. Murthy, 2004) أن "تنفيذ التدريب الإبداعي وجلسات العصف الذهني المجهولة يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة أفكار الكشف عن الاحتيال التي يولدها المدققون. لقد ثبت أن هذه التقنيات تعطي المزيد من الأفكار الأصلية والمفيدة أثناء عمليات التدقيق".

- **استخدام التكنولوجيا الحديثة في المراجعة:** استثمرت شركات المراجعة في التطور التكنولوجي لتحسين قدرة التدقيق على تحليل البيانات الضخمة واكتشاف التلاعبات المالية، أشار (Giorgi. S, 2024) إلى أن "استخدام الأتمتة وتحليلات البيانات أدى إلى تحسين جودة التدقيق، وتمكين المراجعين من تحديد التناقضات بشكل أكثر فعالية وتبسيط العمليات"، ويؤكد (Bojana. V, 2022) أن "تقنيات مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي تسهل تحليل مجموعات البيانات الضخمة، مما يسمح بإجراء تقييمات أكثر دقة للمخاطر وتخطيط التدقيق، ويضيف (Haider. M, 2023) أن " هذه الأدوات تقلل أيضًا من الأحكام الذاتية في التقارير المالية، كما يجب على المدققين أيضًا إعطاء الأولوية للأمن السيبراني لحماية البيانات المالية الحساسة، وضمان الامتثال والحماية من الاحتيال ".

ان تبني الاجراءات سابقة الذكر يظهر التوجه الحقيقي والالتزام المطلوب من طرف شركات المراجعة العالمية، والذي يؤدي إلى تحسين جودةخدمات التدقيق للحفاظ على السمعة وتعزيز الثقة بالمهنة ورغم ذلك تبقى الكثير من التحديات التي تواجههم.

2.3 تأثير الفساد والفضائح المالية على مكاتب المراجعة الجزائرية:

أثرت بيئة الأعمال في الجزائر على ممارسة مهنة المراجعة بسبب قضايا الفساد والفضائح المالية من جهة، ومنجهة أخرى أثر غياب ثقافة التدقيق وعدم اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية بأهمية التدقيق، يضاف إلى ذلك قصور الاصلاحات المنتهجة وغياب الارادة المطلوبة لإعطاء مهنة المراجعة الأهمية المناسبة للخدمات التي تقدمها في كشف الفساد والاحتيال المالي، وعليه فإن تعطيل دور المهنة سيؤدي إلى تأثير السلبي على مكاتب المراجعة ويهدد كيان المهنة بسبب ضعف الاستقلالية وغياب الشفافية، وهو ما يصعب من كشف الفساد والتلاعب.

1.2.3 واقع الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية في الجزائر:

لا تحظى مهنة المراجعة في الجزائر بالأهمية المطلوبة بالنظر للعديد من النقائص التي تعيق نشر ثقافة التدقيق، وأهميته الرقابية في بيان الوضعية المالية وعدالة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية والمالية والعمومية الجزائرية، ويمكن تلخيص هذا الواقع في النقاط الآتية (حيرش، 2017، ص ص 358-361) (قندوز، 2018، ص 165):

- **غياب الشفافية وضعف الرقابة:** يتسم عمل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة بنقص الشفافية والافصاح، كذلك ضعف الرقابة على هذه المؤسسات الذي مكن من التلاعب بالبيانات المالية وإساءة استخدام الأموال العامة.

- **ثقافة تدقيق غائبة:** يرجع الأمر لغياب سوق مالية نشطة، غموض البيئة الاقتصادية ونقص الاستثمار، البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري غير مشجعة، ينظر للتدقيق على أنه تكلفة وليس إضافة للقيمة.

- **ممارسة مهنية ضعيفة:** أغلب مكاتب المراجعة صغيرة الحجم عبارة عن شقق تم كراؤها تضم مهنيين فأكثر ومساعدين من 2 إلى 4 حسب سمعة المكتب وعدد عملائه، انخفاض الأتعاب أفقد المهنة الاستقلالية والجودة المطلوبة، تقارير أغلب المراجعين نظيفة حتى لو تضمنت معلومات مضللة حفاظا على عميل التدقيق، غياب المنافسة وممارسة المهنة دون رخصة قانونية من قبل البعض.

- **إصلاحات غير كافية:** يظهر ذلك في تأخر تفعيل معايير المراجعة الجزائرية وتجسيدها ميدانيا، تأخر مسايرة التطورات الحديثة في المهنة بخصوص تعديلات معايير التدقيق والتأكيد الدولية، أخلاقيات المهنة.

- **منظمات مهنية غائبة:** يلاحظ قلة نشاط الهيئات المعنية بالمراجعة مثل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات (CNCC) بخصوص مراقبة استقلالية وأداء مكاتب المراجعة ومدى امتثالها لمعايير التدقيق وأخلاقيات المهنة، غياب الارشادات والتفسيرات بخصوص معايير التدقيق، قلة الدورات التدريبية والندوات المتخصصة.

2.2.3 أهم قضايا الفساد المالي في الجزائر من سنة 2000 إلى الآن:

نمت ظاهرة الفساد بالجزائر بشكل خطير، خاصة مع الأموال الضخمة التي خصصت لبرنامج الانعاش الوطني وبرامج دعم النمو والمخطط الخماسي للفترة (2001 - 2019)، التي شكلت بيئة خصبة لانتشار الفساد (belatel, 2021, P 61) ، حيث أدى – التلاعب بالبيانات المالية، تعارض المصالح، غسيل الأموال، الرشوة، نهب المال العام، الصفقات المشبوهة، تهريب رؤوس الأموال...وغيرها –إلى ظهور بعض الفضائح الضخمة التي كبدت الجزائر ملايير الدولارات، وفيما يلي ملخص أهم تلك القضايا (Marwane, 2018) (F. Boutora, N. Smaili, 2019, PP 7–9) (Kada .C, 2019, P 5):

الجدول (4): أكبر فضائح الفساد المالية في الجزائر منذ 2000 إلى اليوم

القضية	أسبابها ونتائجها
قضية "الخليفة بنك 2003"	شكلت أزمة مصرفية خطيرة جدا وتوفرت فيها شروط الجريمة المنظمة لتورط 104 شخص فيها، سببها مخالفة القواعد المحاسبية والمهنية، التلاعب في البيانات المالية، الرشوة، اختلاسات ضخمة في الموارد، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، تراكم الديون... وغيرها، نتج عنها افلاس البنك وسحب الاعتماد، خسائر أكثر من (1,7$billion) وأكثر من 14000 ضحية نصب واحتيال، تم الحكم بالسجن 18 سنة على عبد المؤمن خليفة في 2015.
قضية "بنك الجزائر التجاري والصناعي2003"	تتعلق بالاختلاس ونهب المال العام (30 مليار دج حوالي 405$ Million)، يرجع السبب إلى الاحتيال وتزوير الوثائق وعدم احترام المعايير وقواعد وتنظيمات الصرف، أدت إلى افلاس البنك وسحب الاعتماد وخسائر أكثر من 800$ (Million).
قضية "البنك الوطني الجزائري 2005":	تتعلق بالاحتيال والتزوير واختلاس مبالغ ضخمة 2300 مليار دينار، تورط في القضية 18متهما، حكم على المتهم الرئيسي بالسجن 17 سنة.
قضية شركة سوناطراك"،2،1"	برزت القضية الأولى خلال 2012 أما القضية الثانية تفجرت خلال 2014 وشهدت تورط وزير الطاقة السابق شكيب خليل، وتتعلق الفضيحة في مجملها بالرشاوى والعمولات تلقاها مسؤولون بالشركة مقابل الصفقات الضخمة التي تمت بين الشركة وشركات أجنبية، أبرزها 200$ (Million) قدمت من شركة (SAIPEM)الايطالية للحصول على ثلاث صفقات بحوالي (1$ billion)، تورط فيها 19 متهما توبعوا بتضخيم الفواتير وابرام صفقات مخالفة للتشريع، نتج عن هذه الفضيحة أضرار كبيرة على الشركة وعلى الخزينة العمومية.

الطريق السيار"شرق-غرب"	السبب -التزوير والتلاعب، الرشوة، غسيل الأموال، ابرام صفقات مخالفة للتشريع -، تورط فيها حوالي 23 شخص، ونتج عنهاخسائر مالية بسبب تضخيم قيمة المشروع (من حوالي 6$ billion إلى أكثر من 17$ billion)، وتم تغريم 07 شركات أجنبية.

المصدر: إعداد الباحثان

هذه القضايا وغيرها كثير أثبتت التأثير السلبي للفساد والفضائح المالية على سمعة البيئة الاقتصادية الجزائرية، كما أثارت جدلا كبيرا حول دور الرقابة والحاجة إلى المزيد من الاصلاحات، حيث استغل المتهمون في هذه الفضائح ضعف آليات الرقابة الداخلية والخارجية، فماذا لو تم رد الاعتبار لهذه الآليات ومنها المراجعة الخارجية؟ لقد كشفت هذه الفضائح عن ضرورة تطوير وتحسين ممارسات التدقيق لضمان مستويات أعلى من الشفافية والنزاهة حول وضعية المؤسسات الاقتصادية والمالية عمومية كانت أو خاصة.

3.2.3 إيجابيات وسلبيات قضايا الفساد والفضائح المالية على مكاتب المراجعة الجزائرية

تظهر هذه القضايا الدور الرقابي المحدود لمهنة المراجعة، وكيف فشلت في اكتشاف التجاوزات وعمليات الاحتيال الذي يرجع إلى القصور في إجراءات التدقيق، ورغم توالي الفضائح المالية لا تزال المهنة في مستوياتها دون تحسن ملحوظ، وفيما يلي نلخص أهم السلبيات والايجابيات لهذه الفضائح على مهنة المراجعة عموما وعلى مكاتب المراجعة بشكل خاص:

السلبيات: تظهر في حجم التهديد وتبعات قضايا الفساد والفضائح المالية على نزاهة المهنة واستقلاليتها وثقة الجمهور بها، من خلال:

- تعرض مكاتب المراجعة إلى المساءلة القانونية والدعاوى القضائية نظرا لفشلها في الوفاء بالتزاماتها، إضافة إلى تكبدها خسائر مالية وتكاليف إضافية.
- تضرر سمعة مكاتب المراجعة وضعف الثقة بها نتيجة الفشل في اكتشاف الفساد والتلاعب المالي أو التستر والتواطؤ لإخفائه.
- الشكوك والانتقاد حول نزاهة مكاتب المراجعة ومدى قدرتها على تأكيد شفافية المعاملات المالية للشركات والمؤسسات المالية.
- زيادة الضغوط الممارسة على مكاتب المراجعة وتحميلها لمسؤولية الكشف عن الفساد من قبل الهيئات المختصة والجمهور.
- تعقد مهمة التدقيق وضعف المنافسة في السوق، بسبب الضغط وتشديد الرقابة على مكاتب المراجعة وزيادة تكلفة المراجعة.
- نقص ثقافة التدقيق والاقبال على خدمات مكاتب المراجعة، وصعوبة التوسع في أعمال التدقيق ودعم الخبرات والمهارات.

الإيجابيات: تظهر في الاستجابة الفعالة وتصحيح الأخطاء السابقة لتعزيز الثقة في مهنة المراجعة، من خلال:

- زيادة الوعي بأهمية الدور الرقابي لمهنة المراجعة في مكافحة الفساد وضمان مصداقية التقارير المالية للشركات والمؤسسات المالية، خصوصا تقييم وإدارة المخاطر في الشركات الكبرى لتحديد علامات المشاكل المالية واكتشافها في وقت مبكر.
- ضرورة الإسراع بجدية في مواصلة الاصلاحات وإدماجها في المهنة لتحسين معاييرها وأساليبها لتحسين جودة خدماتها، ومواكبة التطورات على المستوى العالمي، وتعزيز التعاون الدولي لتبادل الخبرات.
- التأكيد على الاختيار الصحيح للمراجعين ذوي الخبرة والنزاهة، كذلك ضرورة تعزيز استقلالية مهنة المراجعة ووضع معايير أخلاقية صارمة لتجنب أي تأثير أو ضغوط من طرف العملاء أو تعارض للمصالح من شأنه تغيير أو تضليل نتائج التدقيق.
- التفعيل الجدي لدور الهيئات التنظيمية المشرفة على رقابة مكاتب المراجعة للتأكد من التزامها بالمعايير وجودة خدماتها، إضافة إلى تسليط العقوبات على مقدمي التقارير المضللة وغير الدقيقة وعلى منتهكي المعايير المهنية وأخلاقيات المهنة.

من خلال ماسبق يتضح جليا التأثير السلبي للفساد والفضائح المالية والذي يعيق الدور الأساسي لمهنة المراجعة في كشف الفساد وضمان مصداقية المعلومات المالية، وهي فرصة للتحسين والاصلاح المستمر للرقي بالمهنة ومسايرة تطوراتها على المستوى الدولي.

4. خاتمة:

ناقشت هذه الورقة البحثية أبرز التهديدات التي تتعرض لها مهنة المراجعة بسبب أحداث الفساد والفضائح المالية المتتالية منذ بداية الألفية الثالثة إلى يومنا هذا والتي يتكبد الاقتصاد العالمي بسببها مئات مليارات الدولارات سنويا، فما إن تختفي أزمة إلا وتظهر أزمة أخطر منها لتؤكد التهديد المستمر للفساد واستغلال ممارسي الفساد لضعف آليات الرقابة الداخلية والخارجية لتحقيق مصالحهم الشخصية، تمثل العامل الرئيسي لهذه الفضائح في غياب الاخلاقيات في المعاملات المالية وغياب المحاسبة السليمة، فلطالما قامت الشركات والمؤسسات المالية بالتلاعب المالي عن طريق تضخيم أرباحها سواء تعزيزا لأسعار أسهمها أو لإرضاء المستثمرين والأسواق، أو عن طريق إخفاء الديون والخسائر الدالة على وضعها المالي الحقيقي باستخدام مختلف التقنيات الابداعية التي تجعل الأرقام أفضل مما هي عليه، وأمام كل هذه الأحداث تظهر صحة الفرضية التي انطلقنا منها، من أن انتشار ممارسات الفساد والفضائح المالية في مهنة المراجعة يُفقدها مصداقيتها وفعاليتها ويهدد استمراريتها، وينعكس سلبا على الثقة في التقارير المالية التي تصدرها كبرى الشركات العالمية للمراجعة ومكاتب المراجعة بالجزائر،فإن المراجعة تتحمل بعض المسؤولية بشكل ما، وتدل هذه الأحداث إلى الحالة التي وصلت إليها عمليات التدقيق ومراجعة الحسابات التي تقوم بها شركات المراجعة، أين أصبحت هذه العمليات بلا قيمة، فقد أظهرت نتائج البحث حجم التهديد الخطير الذي يواجه شركات المراجعة العالمية والمحلية في الجزائر بسبب ثبوت تورطها في هذه الفضائح،ما أدى إلى زعزعة ثقة الجمهور في مهنة المراجعة وتضرر سمعتها وأخلاقياتها، وأصبحت عرضة للانتقاد والاتهام بالتقصير وعدم بذل العناية المهنية المطلوبة واعداد تقارير مضللة والتواطؤ في إخفاء الفساد رغم أنها جهة مستقلة عن عملائها كما أدى هذا الوضع إلى عزوف الشركات عن التعاقد مع شركات ومكاتب المراجعة المتضررة وتراجع الطلب عن خدماتها، ونتيجة لذلك أصبحت مهمة شركات المراجعة أكثر صعوبة وتعقيدا، تحيط بها الشكوك والتساؤلات حول نزاهتها واستقلاليتها.

شكل انهيار شركة المراجعة (Arthur Andersen) في عام 2002 –أحد الشركات الرئيسية المسيطرة على االسوق العالمي للمحاسبة والمراجعة ضمن ما يعرف بال (Big six) – حدثا صادما أثر بشكل كبير على مهنة المراجعة مما جعل المستثمرين والجمهور ينتقدون ويشككون في نزاهة وموضوعية ما تصدره من تقارير مالية، إضافة إلى رفع الدعاوى القضائية، ما أجبرها على دفع غرامات وتسويات كبيرة، ونتيجة لذلك وللفضائح المالية المتتالية تقلص عدد الشركات الكبرى بعد الانهيار والاندماج إلى أربعة (Big Four) - (Deloitte, PwC, EY, KPMG)- هذه الشركات تستحوذ على مراجعة الشركات الاقتصادية العمومية والخاصة والمؤسسات المالية العالمية الكبرى، ففي الولايات م أ تغطي نسبة 97 %من الشركات العامة وفي المملكة المتحدة تدقق جميع الشركات ال100 الأكبر، وقد كان هذا الانهيار نقطة تحول في مجال المراجعة، أدى إلى تدخل الفاعلين في المهنة لتعزيز الوعي بأهمية الأخلاقيات والتركيز على الاستقلالية وتحسين ضوابط الجودة في سبيل استعادة الثقة بمهنة المراجعة وضمان نزاهة واستقلالية عملياتها، ومن أهم التشريعات التي أحدثت التغييرات الجوهرية التي شهدتها المهنة، ما تضمنه قانون Sarbanes-Oxley (SOX)،قانون Dodd-Frank، لوائح الاتحاد الأوروبي، تحديثات المعايير الدولية للتدقيق (ISA)...وغيرها.

على المستوى المحلي شهدت الجزائر فضائح مالية كبيرة أثارت الكثير من الجدل -مثل قضية الخليفة بنك، سوناطراك، بنك الجزائر الصناعي والتجاري...- حول حجم الثغرات الموجود في نظم الرقابة الداخلية والخارجية والتي مكنت ممارسي الفساد من استغلالها لمصالحهم الشخصية، وشكلت هذه الفضائح تهديدا حقيقيا لمكاتب التدقيق في الجزائر جعلتها تواجه مخاطر الفساد والتواطؤ مع بعض الشركات والمؤسسات التي تعمل على التأثير على نتائج المراجعة لصالحها، وعليه يظهر جليا أن مهنة المراجعة في الجزائر لا تزال بحاجة إلى الاصلاح الميداني الذي يسمح لها بمواكبة التطورات على المستوى

الدولي في مجال المراجعة ويفتح باب المنافسة الشريفة فيما بينها وحتى بين الشركات العالمية التي لها وجود في الجزائر، ورغم الدور الذي تلعبه هذه المهنة في إضفاء الثقة على الأسواق المالية وكشف التجاوزات المالية وممارسات الفساد وغيرها فهي تحتاج إلى إعادة هيكلة حقيقية تضمن نزاهتها واستقلاليتها، لضمان تأدية مهامها كآلية فعالة ضمن آليات مكافحة الفساد في الجزائر.

في ظل هذه التحديات الخطيرة والمستمرة التي تهدد مهنة المراجعة عموما والشركات العالمية للمراجعة ومكاتب التدقيق بالجزائر، يوصي البحث بما يلي:

- ضرورة العمل المتواصل واتخاذ اصلاحات جذرية وشاملة أهمها توفير بيئة العمل الآمنة للمراجعين، التحديث المتواصل والمناسب لمعايير التدقيق لمواجهة التحديات الحديثة للفساد، والتشديد على الالتزام بالمعايير الأخلاقية والاستقلالية التامة للمراجعين عن الإدارة التنفيذية لعملاء التدقيق

- على شركات ومكاتب المراجعة الفصل الدقيق بين القائمين بخدمات التدقيق والقائمين بالخدمات الاستشارية لتجنب تدقيق العميل وتقديم الاستشارة له في نفس الوقت، من أجل تضييق وتقليل تضارب المصالح.

- التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة في مهام شركات ومكاتب المراجعة، من خلال تشجيعها عن الإفصاح عن أي تضارب محتمل للمصالح، وإلزامها بالنشر الدوري لتقارير حول إجراءاتها في التعامل مع ممارسات الفساد.

- تفعيل الدور الرقابي للهيئات التنظيمية والرقابية المستقلة في مراقبة أعمال شركات ومكاتب المراجعة وفرض العقوبات اللازمة على المتورطين في التلاعب والتستر على الفساد.

- على شركات ومكاتب المراجعة التدقيق الداخلي الدوري بتركيز الاهتمام على الرقابة الداخلية وتفعيل آلياتها بما يضمن عدم التساهل مع ممارسات الفساد، وإجراء التدقيق الخارجي المستقل لمدى فعالية الإجراءات المتبعة في مكافحة الفساد.

- على مكاتب المراجعة بالجزائر تكثيف التدريب والاستثمار في تعزيز قدرات مراجعيها في اكتساب تقنيات الكشف عن الفساد قبل وبعد وقوعه، واشتراط الحصول على الشهادات الدولية للمراجعة ومكافحة الاحتيال مثل (CAI, CPA, CFE).

وهذا من شأنه استعادة ثقة الجمهور والمستثمرين بالمهنة وتقوية دورها في مكافحة الفساد، وحيث وجد التطبيق والدعم المطلوب لهذه الاصلاحات سيسهم نجاحها في حماية مستقبل المهنة واستمرار دورها في إضفاء الثقة والتأكيد للمستثمرين والجمهور على نزاهة أعمال الشركات والمؤسسات المالية، وبذلك ستتجاوز شركات المراجعة العالمية ومكاتب التدقيق بالجزائر أغلب التحديات التي تواجهها وتحافظ على مكانتها كركيزة من الركائز الأساسية للشفافية والنزاهة في النظام المالي والاقتصادي العالمي والمحلي.

وفي ظل هذه التوصيات يمكن لمن يريد التعمق في الموضوع في البيئة الجزائرية أن يتناول بعض الزوايا المهمة للبحث مثل دراسة وتحليل تأثير الأخلاقيات المهنية في الحد من ممارسات الفساد داخل مكاتب المراجعة، كذلك دراسة تعثر المؤسسات الاقتصادية وزعزعة استقرارها ومستقبلها المالي بسبب الأخطاء في عملية التدقيق، ومن المواضيع المهمة دراسة تأثير التحول الرقمي الحديث والذكاء الاصطناعي ومدى توجه المراجعين الداخليين والخارجيين نحو الاستفادة منها في تحسين كفاءة وفعالية عمليات المراجعة في كشف ممارسات الفساد.

5. قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

- حايك أحمد فيصل خالد وآخرون، (2015)، التدقيق الاجتماعي الداخلي مجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدققين الداخليين- دراسة تحليلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، مج 23، ع 1.

- الزين يونس، حسياني عبد الحميد، (2016)، خطر المحاسبة الابداعية على المراجعة – حالة فضيحة شركة إنرون-، مجلة العلوم الإنسانية، ع 6،

- أمين السيد أحمد لطفي، (2005)، مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- بلال قندوز، مساهمة المراجع الخارجي في الحد من الفساد المالي – حالة المؤسسة الجزائرية، (2018)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية وجباية وتدقيق، جامعة الجزائر 3.
- حيرش أحمد، قاسمي السعيد، (2017). محاولة تقييم لواقع مهنة التدقيق فى الجزائر على ضوء دراسة حالة مكاتب التدقيق بولاية المسيلةالجزائرية، مع إمكانية الإستفادة من التجربة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 1(1) ، 334-377. Doi : 10.21608/aljalexu.2017.60500
- حيرش أحمد، قاسمي السعيد، (2017)، نحو بناء ثقافة التدقيق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر للحد من أثار ممارسات الفساد المالي - دراسة حالة مكاتب التدقيق بولاية المسلية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية – العدد الاقتصادي (دراسات اقتصادية)، مج 1، ع 33.
- دريد آل شبيب، عبد الرحمن الجبوري، أهمية تطوير هيئة الرقابة على الاوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي - حالة شركة وورلدكوم الأمريكية، المؤتمر العلمي الرابع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، الرابط:
https://www.scribd.com/document/484861185
- طرابلسي سليم، طواف فاتح، (2020)، أثر التزام مراجع الحسابات بأخلاقيات وآداب المهنة على جودة خدمات المراجعة في الجزائر- دراسة ميدانية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج 13، ع 1.
- محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، (2005)، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- مريع سعد الهباش، لاستعادة الثقة بحوكمة الشركات ومراجعة الحسابات، مقال على الرابط:
https://www.aleqt.com/2021/08/05/article_2146316.html (الاطلاع في 2024/04/28).
- هاني خميس حمد، (2023)، التهديدات التي تؤثر على قدرة المدقق الخارجي، https://e-onepress.com/2023/07/، (تم الاطلاع 2024/05/05)

مراجع باللغة الاجنبية:

- ACCA, (2011), "Audit under fire: a review of the post financial crisis inquiries", London, United Kingdom
https://www.accaglobal.com/content/dam/acca/global/PDF-technical/audit-publications/pol-af-auf.pdf
- Ahmed Marwane, (2018), Fighting Corruption in Algeria: Turning Words into Action, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/fighting-corruption-algeria-turning-words-action, (accessed on 27/6/2024).
- Albrecht W., Albrecht, Ch. and Albrecht, C. (2008), Current Trends in Fraud and its Detection, Information Security Journal: A Global Perspective, Taylor and Francis Publishing, London, England .https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/19393550801934331
- Alwadani, N, & Aljaaidi, K. (2024). The impact of corruption on auditor independence: The case of gifts and discounts, International Journal of Public Policy and Administration Research, 11(2), 27–36. https://doi.org/10.18488/74.v11i2.3711
- Antoinette L. Lynch, (2004),"Auditors' Performance in Computer-Mediated Fraud Assessment Brainstorming Sessions: An Investigation of the Effects of Anonymity and Creativity Training". USF Tampa Graduate Theses and Dissertations. https://digitalcommons.usf.edu/etd/1141
- Ayache belatel, (2021), An economic reading of the legal and institutional mechanisms to curb the phenomenon of corruption in Algeria, el-Bahith Review, Volume 21 (Number 01), Algeria: Kasdi Marbah, University Ouargla, pp. 59-67
- Baabbad, M. A., Abidin, S., & Habtoor, O. (2021). Bribery and perceived auditor independence. Journal of Economic Additions, 5(1), 240-256.
- Barnett, T., & Vaicys, C. (2000). The moderating effect of individuals' perceptions of ethical work climate on ethical judgments and behavioral intentions. Journal of Business Ethics, 27(4), 351–362. https://doi.org/10.1023/A:1006382407821
- Bojan, Malchev., Zorica, Bozhinovska, Lazarevska., Ivan, Dionisijev., Todor, Tocev., Atanasko, Atanasovski. (2022). Transparency reports and audit market analysis in the republic of north macedonia. Doi: 10.47063/ebtsf.2022.0005
- Bojana, Vuković., Teodora, Tica., Dejan, Jakšić. (2024). Challenges of using digital technologies in audit. Anali Ekonomskog fakulteta u Subotici, 14-14. doi: 10.5937/aneksub2300014v
- Christine Gimbar, Molly Mercer, (2021), Do Auditors Accurately Predict Litigation and Reputation Consequences of Inaccurate Accounting Estimates, Contemporary Accounting Research, DePaul University, - Vol. 38, Iss: 1, pp 276-301, https://doi.org/10.1111/1911-3846.12629 ComROAD AG. J Account Res 46:941–972
- DeAngelo, L. E. (1981). Auditor independence, "low balling," and disclosure regulation. Journal of Accounting & Economics 3 (August): 113-27.), https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/0165410181900094
- Donald R. Deis, Gary A. Giroux, (1992), Determinants of Audit Quality in the Public Sector, The Accounting Review, American Accounting Association, Vol. 67, Nº 3, pp 462-479. http://www.jstor.org/stable/247972.
- Edelman, D. and Nicholson, A. (2011) Arthur Anderson Auditors and Enron: What Happened to Their Texas CPA Licenses? Journal of Finance and Accountancy, 8, 1-9.

- Edgar Löw, Reinhard Heyd, The Audit Failures of the Wirecard Scandal, (2024), Springer Nature Switzerland, https://doi.org/10.1007/978-3-031-59854-8
- Edgar Manuel Cambaza, (2024), The Parmalat Scandal: An Analysis of Financial Deception and Its Implications for Global Business. REVES - Revista Relações Sociais, Vol. 07 N. 01 (2024), https://doi.org/10.18540/revesvl7iss1pp18165
- F Boutora &. N Smaili, (2019), The impact of the phenomenon of administrative corruption on human rights and human development in Algeria, with reference to the most important legal means to combat it, Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal, Volume 2019, Issue 1, 2, https://doi.org/10.5339/rolacc.2019.2
- Friedrich, Christian and Quick, Reiner, Do Non-audit Service Failures Impair Auditor Reputation? (2020) An Analysis of Multiple Scandals Surrounding KPMG Advisory Services in Germany. Critical Perspectives on Accounting, Forthcoming, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3501003 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3501003
- Giorgi, Sulashvili., Malkhaz, Sulashvili., Darejan, Pochkhidze. (2024). Functional System of Auditing Companies and Modern Management Technologies, Works of Georgian Technical University, 56-62. doi: 10.36073/1512-0996-2024-2-56-62
- Haider Muhammad zbon. Fatima Salih Al-gurban, (2023), The impact of the utilize of modern technologies and their implications on the accounting and auditing profession, College of Administration and Economics Al-MustansiriyaUniversity,48(138):245-254. doi: 10.31272/jae. i138.1122
- Heo, J. S., Kwon, S. Y., & Tan, H. T. (2021). Auditors' responses to workload imbalance and the impact on audit quality*. Contemporary Accounting Research, 38(1), 338–375. https://doi.org/10.1111/1911-3846.12612
- Hottegindre G., Belze L., Loison M., (2016). « European Audit Reform: Where are the Academics? Accounting Auditing Control, (Volume 22) (1), 121-150. https://shs.cairn.info/article/E_CCA_221_0121?lang=en
- Jere R. Francis, Mihir N. Mehta, Wanli Zhao, (2017) Audit Office Reputation Shocks from Gains and Losses of Major Industry Clients, Contemporary Accounting Research, - Vol. 34, Iss: 4, pp 1922-1974, https://typeset.io/papers/audit-office-reputation-shocks-from-gains-and-losses-of-3wpn3r579a
- Jiaxu, Zhang. (2022). Factors Affecting Audit Independence: A Case Study Based on the Failure of Typical Financial Fraud Audits. BCP business & management 3rd International Symposium on Frontiers of Economics and Management Science, Macao, China, v19, pp440-447 DOI: https://doi.org/10.54691/bcpbm.v19i.836
- Jochen Bigus, (2011), Auditors' liability with overcompensation and reputation losses, OR Spectrum (Springer-Verlag) - Vol. - 33, Iss: 2, 287–307, DOI - 10.1007/S00291-011-0240-9
- John D. Sullivan, (2009), Case Study Focus 7: The Moral Compass of Companies: Business Ethics and Corporate Governance as Anti-Corruption Tools, p 6, https://www.ifc.org/content/dam/ifc/doc/mgrt-pub/focus7-anticorruption.pdf.
- Joseph, V., Carcello., Dana, R., Hermanson., Kannan, Raghunandan. (2005). Changes in Internal Auditing During the Time of the Major US Accounting Scandals. International Journal of Auditing, 9(2):117-127. doi: 10.1111/J.1099-1123.2005. 00273.X
- Kada.C, (2019), The Algerian experience in combating corruption and its paradoxes: an ambitious legal and institutional framework that lacks enforcement mechanisms, Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal, Volume 2019, Issue 1, 5 DOI https://doi.org/10.5339/rolacc.2019.5
- Kassem, R., & Higson, A. W. (2016). External auditors and corporate corruption: Implications for external audit regulators. Current Issues in Auditing, 10(1), P1–P10. https://doi.org/10.2308/ciia-51391
- Khan, S., Panatik, S. A., Saat, M. M. and Perveen, H. (2013). Auditors' Behavioral Intention Towards Dysfunctional Audit Behavior Applying Theory of Reasoned Action. Jurnal Technologic, 64(3), 153.
- Klarskov Jeppesen, K. The Role of Auditing in the Fight Against Corruption. Op site, p17.
- London Economics, Ewert R (2006) Study on the economic impact of auditors' liability regimes. Final report to EC-DG internal market and services. Brussels/London 2006. http://ec.europa.eu/internal_market/auditing/liability/index_de.htm
- Mardi, M., Sarka, S., & Kardoyo, K. (2022). Determinants of Dysfunctional Audit Behavior in the Public Accounting Firms. Shirkah: Journal of Economics and Business, 7(1), 33-48. doi: https://doi.org/10.22515/shirkah.v7i1.363
- Mel Girãom, Lilian Melo Barreto, (2023), CASE STUDIES & TEACHING CASES Americanas: all that glitters is not gold, Cad. EBAPE.BR, v. 21, nº 6, Rio de Janeiro, e2023-0040, 1-14 DOI : https://doi.org/10.1590/1679-395120230040x
- Michael Dietrich & Jolian McHardy & Abhijit Sharma, (2010). "Firm Corruption in the Presence of an Auditor," Review of Economic Analysis, Digital Initiatives at the University of Waterloo Library, vol. 8(2).
- Mohammad, Ridwan, Rumasukun. (2024). Developing Auditor Competencies through Continuous Training and Education. Golden Ratio of Auditing Research, 4(1):14-23. doi: 10.52970/grar. v4i1.384
Al Nawaiseh, M. A. L. (2015). The Effects of the Threats on the Auditor's Independence. International Business Research. 8(8). DOI: 10.5539/ibr. v8n8p141
- Pany, K., & Reckers, P. M. (1980). The effect of gifts, discounts, and client size on perceived auditor independence. Accounting Review, 55(1), 50-61.

- Pece Nikolovskia, Igor Zdravkoskib, Goce Menkinoskic, Snežana Dičevskad, (2016), The Concept of Audit Risk, International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR) Vol 27, No 1, p24, https://core.ac.uk/download/pdf/249335052.pdf
- Philip, G., Berger., Heemin, Lee. (2021). Did the Dodd-Frank Whistleblower Provision Deter Accounting Fraud? Social Science Research Network, doi: 10.2139/SSRN.3059231
- R., David, Plumlee., Brett, A., Rixom., Andrew, J., Rosman. (2014). Training auditors to perform analytical procedures using metacognitive skills. The Accounting Review, 90(1) :351-369. doi: 10.2308/ACCR-50856
- Reiner, Quick., Daniel, Sánchez, Toledano., Joaquín, Sánchez, Toledano. (2024). Measures for enhancing auditor independence: Perceptions of spanish non-professional investors and auditors. European Research on Management and Business Economics, 30(2):100250-100250. doi: 10.1016/j.iedeen.2024.100250
- Ricardo Malagueño Chad Albrecht Christopher Ainge Nate Stephens, (2010),"Accounting and corruption: across-country analysis", Journal of Money Laundering Control, Vol. 13 Iss 4 pp. 372 – 393, http://dx.doi.org/10.1108/13685201011083885
- Richard, I., Miller., Paul, H., Pashkoff. (2002). Regulations under the Sarbanes-Oxley Act: What Auditors/audit Committees Need to Know and Do to Comply. Journal of accountancy, 194(4):33-.
- Samuel, Faboyede., D., O., Mukoro., Olajumoke, R, Ogunniyi., Olabamiji, Atanda. (2022). Auditing Profession in Peril: Strategic Quality Assurance Measures as the Way Forward in Nigeria. Indian-Pacific Journal of Accounting and Finance, 6(1) doi: 10.52962/ipjaf.2022.6.1.131
- Sanda. P, Rahmat. F, Yurniwati and Nilam. O, (2018) The Influence of Personal Value, Moral Philosophy, and Organizational Ethical Culture on Auditor Action and Acceptance for Dysfunctional Behavior, Proceedings of the Proceedings of the 1st International Conference on Finance Economics and Business, ICOFEB, Lhokseumawe, Aceh, Indonesia, DOI 10.4108/eai.12-11-2018.2288771.
- Scott E. Miller. (2011). Impact of the Sarbanes Oxley Act on Foreign Companies in the United States: An Analysis. The International Journal of Management, 28(1), p71.
- Stavriana H, Maria G; Susana G,2020, What is the Effect of Corruption on the Accounting Practice? Universidad Carlos III de Madrid, https://indem.uc3m.es/pdf/1561026015-B25_Stavriana.pdf.
- Tormo-Carbó, G., Mardawi, Z. & Seguí-Mas, (2024), E. Should I Stay or Should I Go? Auditor Ethical Conflict and Turnover Intention. J Bus Ethics. https://doi.org/10.1007/s10551-023-05583-x
- Vishal, Sanjay. (2024). The Role of Auditors in Fraud Prevention and Detection in Companies. International Scientific Journal of Engineering and Management, doi: 10.55041/isjem01602
- W. Steve Albrecht, Chad Albrecht & Conan C. Albrecht (2008) Current Trends in Fraud and its Detection, Information Security Journal: A Global Perspective, 17:1, 2-12, DOI: 10.1080/19393550801934331
- Weber J, Willenborg M, Zhang J (2008) Does auditor reputation matter? The case of KPMG Germany and ComROAD AG. J Account Res 46:941–972
- Wiggins, Rosalind Z.; Bennett, Rosalind L.; and Metrick, Andrew (2019) "The Lehman Brothers Bankruptcy D: The Role of Ernst & Young," Journal of Financial Crises: Vol. 1: Iss. 1, 100-123.
- World Bank. (2011). Guidelines on preventing and combating fraud and corruption in projects financed by IBRD loans and IDA credits and grants, https://doc1.worldbank.org/curated/en/551241468161367060/pdf/611090BR0SecM21Disclosed04113120111.pdf
- Yılmazcan, O. (2023). The importance of independent audit and ethics in prevention of risk in businesses. Journal of Business, Economics and Finance, https://doi.org/10.17261/pressacademia.2023.1825
- Zeena Mardawi, Guillermina Tormo-Carbó, Elies Seguí-Mas, Saed Al-Koni, (2023) "Does corruption rule the auditor's soul? Examining the auditors' attitude toward accepting corruption behaviors", Economics Politics, Vol35, Iss3, https://doi.org/10.1111/ecpo.12247.
- Zoe-Vonna Palmrose, (1988), An Analysis of Auditor Litigation and Audit Service Quality, The Accounting Review, Vol. 63, Nº 1, p 56

مواقع الانترنيت:

- AACI, 2020, When Corruption Thrives, It Flourishes Everywhere: Public Auditing and Financial Institutions Are No Exceptions, The American Anti-Corruption Institute, June 22, 2020, https://blog.theaaci.com/when-corruption-thrives-it-flourishes-everywhere-public-auditing-and-financial-institutions-are-no-exceptions/, (accessed on 27/4/2024).
- AACI, 2023, Principles of Fighting Corruption, The American Anti-Corruption Institute, https://www.theaaci.net/Principles-of-Fighting-Corruption, (accessed on 27/4/2024).
- Alex Koliada, (2023), Corruption: Causes, Effects, and Ways to Prevent, https://afs.org.au/careers/essay/corruption-causes-effects-and-ways-to-prevent.html,(accessed on 27/4/2024).
- Allan Watton, 2020, PWC, Deloitte, KPMG and EY accused of conflict of interest; 4 tips for greater confidence when engaging audit partners, Nov 10, 2020, https://www.bestpracticegroup.com/pwc-deloitte-kpmg-ey-accused-of-conflict-of-interest-4-tips-for-engaging-audit-partners/,(accessed on 27/4/2024).
- audithow.com, Intimidation Threat to Auditor and Related Safeguards, https://audithow.com/intimidation-threat-to-auditor-and-related-safeguards/ accessed on 27/4/2024).
- auditor101.com, Intimidation threat with examples and related safeguards, http://auditor101.com/intimidation-threat-examples-safeguards/(accessed on 27/4/2024).

- boardandfraud.com,2023, Collusion, Conflicts of Interest, And Corruption, Mar 5, 2023 https://boardandfraud.com/2018/12/24/collusion-conflicts-of-interest-and-corruption/
- CA Krishna Kant. oct 2022, Report on Satyam Scandal, https://www.linkedin.com/pulse/report-satyam-scandal-ca-krishna-kant-shah, (accessed on 27/6/2024).
- https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/global-review/2023/ey-value-realized-2023-reporting-progress-on-global-impact-v3.pdf
- https://fastercapital.com, Financial Corruption: Unmasking the Embezzlement Epidemic, Updated: 1 Apr 2024
- https://fastercapital.com, From Enron to Ivan Boesky: The Biggest Financial Scandals in History, Updated: 16 Jun 2024, https://fastercapital.com/content/From-Enron-to-Ivan-Boesky--The-Biggest-Financial-Scandals-in-History.html
- https://fastercapital.com/content/Financial-Corruption--Unmasking-the-Embezzlement-Epidemic.html
- https://kpmg.com/xx/en/home/media/press-releases/2023/12/global-fy2023-revenues-grow-to-36-billion.html
- https://legaldictionary.net/blackmail/, Feb17, 2019, (accessed on 27/4/2024).
- https://nexia.com/assets/files/Nexia%20corporate%20brochure%20-%202024%20updated%20May(2).pdf
- https://www.accountancyage.com/2023/02/24/carillion-scandal-highlights-lack-of-real-competitors-in-uk-audit/
- https://www.accountinghub, 5 Threats to Independence and Objectivity of Auditor: All You Need to Know! (Accessed on 27/4/2024).
- https://www.accountinghub-online.com/5-threats-to-independence-and-objectivity/(accessed on 27/4/2024).
- https://www.bakertilly.global/news/baker-tilly-international-reports-record-global-revenue-results-of-us-5-2bn
- https://www.bdo.global/en-gb/news/2023/bdo-announces-robust-global-revenue-growth-to-over-us$14-billion
- https://www.crowe.com, 2024 Crowe Global, Transparency Report, https://www.crowe.com/global/-/media/crowe/international/files/aboutus/crowe_global_transparency_report.pdf?rev=015641ea64c9491983ed47106226ddcf&hash=492F11006140712E365E07C80FF9CD5E
- https://www.deloitte.com ,2023 GLOBAL IMPACT REPORT, https://www.deloitte.com/content/dam/assets-shared/docs/about/2024/gx-about-deloitte-global-report-full-version.pdf
- https://www.foraccountants.com.au/overcoming-conflict-of-interest-concerns-with-audits/(accessed on 27/4/2024).
- https://www.grantthornton.global/en/press-releases/press-releases-2023/grant-thornton-grows-global-revenues-to-a-record-usd7.5-billion/
- https://www.iia.org.uk/resources/ethics-values-and-culture/accepting-gifts-and-hospitality-guidance-for-internal-auditors/, (accessed on 27/4/2024).
- https://www.pwc.com, Financial Reporting Update 2024, Year-end reminders for 30 June 2024https://www.pwc.com.au/finance/2024-financial-reporting-update-v5.pdf
- https://www.pwc.com,Global Annual Review 2023, https://www.pwc.com/gx/en/global-annual-review/2023/pwc-global-annual-review-2023.pdf,https://www.pwc.com/gx/en/transparency-report/transparency-report-2023.pdf
- https://www.quora.com/As-an-auditor-did-a-client-ever-try-to-bribe-you, (accessed on 27/4/2024).
- https://www.rsm.global/news/rsm-global-revenue-leaps-16-record-us94bn
- https://www.transparency.org, what-is-corruption, http://www.transparency.org/what-is-corruption?
- https://www.yeoandyeo.com/resource/avoiding-conflicts-of-interest-with-auditors
- IIA, Introduction to the Code of Ethics, https://www.theiia.org/en/standards/what-are-the-standards/mandatory-guidance/code-of-ethics/,(accessed on 27/4/2024).
- IIA, what is Internal Audit? https://www.theiia.org/en/about-us/about-internal-audit/,(accessed on 27/4/2024).
- iia.org.uk, Accepting gifts and hospitality - guidance for internal auditors, Content reviewed: 1 February 2023
- John Taylor, Wirecard - yet another classic fraud missed by the auditors, 25-Nov-2020, https://www.accountingcpd.net/Wirecard_-_yet_another_classic_fraud_missed_by_the_auditors, (last visited 22 March 2024).
- Loganathan, Krishnan. (2010). Legal issues on the scandals involving auditors, https://typeset.io/authors/loganathan-krishnan-3fzzrp5ddp
- Paul Boyce, 2023, Embezzlement: Definition, Signs & Effects, Last Updated May 23, 2023, https://boycewire.com/embezzlement/(accessed on 27/4/2024).
- Sam Alberti, Feb 24, 2023, Carillion scandal highlights lack of 'real competitors' in UK audit, https://www.accountancyage.com/2023/02/24/carillion-scandal-highlights-lack-of-real-competitors-in-uk-audit/
- Samuel Abraham. 2019, Audit sharing with tier 2 firms: A solution for Big 4 corruption? July 10, 2019
- Shrestha Ghosal, 2024, Fraud in Audit, Updated on March 29, 2024, https://www.wallstreetmojo.com/fraud-in-audit/
- Stephen Gandel, 2008, The Madoff Fraud: How Culpable Were the Auditors? https://time.com/archive/6905024/the-madoff-fraud-how-culpable-were-the-auditors/
- Steven Watson, Overcoming Conflict of Interest Concerns with Audits, https://www.foraccountants.com.au/overcoming-conflict-of-interest-concerns-with-audits/(accessed on 27/4/2024).
- V. Sudarshan, 2014, As an auditor, did a client ever try to bribe you? https://www.quora.com/As-an-auditor-did-a-client-ever-try-to-bribe-you, (accessed on 27/4/2024)
https://boycewire.com/embezzlement/(accessed on 27/4/2024).
https://internationalfinance.com/magazine/finance-magazine/audit-sharing-with-tier-2-firms-a-solution-for-big-4-corruption/,(accessed on 27/4/2024).
https://internationalfinance.com/magazine/finance-magazine/audit-sharing-with-tier-2-firms-a-solution-for-big-4-corruption/,(accessed on 27/4/2024).